

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ورشة التمويل الأصغر

وسيلة فعالة لمكافحة الفقر

تحت شعار

إستدامة الأنشطة الصغيرة والتمويل الأصغر

برعاية السيد نائب رئيس الجمهورية

٣٠ / ديسمبر ٢٠٠٨ م

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	- المقدمة
٧	- التقرير الختامي والتوصيات
١٥	<u>الكلمات :</u> - كلمة السيد نائب رئيس الجمهورية
٢٣	- كلمة الأستاذة وزيرة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل
٢٧	- كلمة السيد محافظ بنك السودان
	<u>الأوراق</u>
٣٥	- جانب العرض وسياسات التمويل الأصغر للعام ٢٠٠٨م
٥٧	- جانب الطلب (رؤيا اجتماعية)
٧٥	- جانب التمويل الأصغر في السودان الواقع والتحديات والرؤى المستقبلية
٩١	- ملامح الرؤية المستقبلية لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في السودان
٩٧	- أهم نتائج الورشة
١١٣	الملاحق - ورقة المعلومات الأساسية

المقدمة

قال تعالى (إنا مكننا له في الأرض وأتيناه من كل شيء سبباً)
الكهف الايه (٨٤)

قال تعالى(قال مامكني فيه ربي خير فاعينوني بقوه أجعل بينكم
وبيينهم ردماً) الكهف الايه(٩٥)

قال تعالى (وكذلك مكننا ليوسف في الأرض يتبواً منها حيث يشاء
ونصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين) يوسف الايه(٥٦)

يقول الرسول (ص):يقول الله تعالى:أنا ثالث الشريكين مالم
يخن أحدهما صاحبه فاذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهم.

التقرير الختامي والتوصيات

إنعقدت يوم الثلاثاء ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨م ورشة التمويل الأصغر (وسيلة) فعالة لمكافحة الفقر بمركز الشهيد الزبير محمد صالح للمؤتمرات ما بين الساعة العاشرة صباحاً حتى الخامسة مساءً والتي نظمتها كل من وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل والبنك المركزي برعاية كريمة من الأستاذ/ على عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهورية وقد شرف الجلسة الافتتاحية عدد من الوزراء ووزراء الدولة ومدراء البنوك وأعضاء المجالس التشريعية بجانب عدد مقدر من أساتذة الجامعات والخبراء في المجال.

إنتظمت أعمال الورشة من خلال ثلاث جلسات عمل ومائدة مستديرة فضلاً عن الجلسة الافتتاحية والختامية.

خاطب الجلسة الافتتاحية كل من د. صابر محمد حسن محافظ بنك السودان المركزي تطرق من خلالها لمفاهيم التعامل المالي في الإسلام بضرورة توزيع المال بين الناس بالعدل ووضع المعايير الأساسية لكي لا يكون المال دوله بين الأغنياء بفرض الزكاة وتحريم الربا وأشار الى الاهتمام العالمي في أواخر القرن الماضي بإدماج الفقراء في النظام المالي الرسمي وأشار للجهود البنك المركزي منذ منتصف التسعينيات وتوجيه البنوك بالتمويل الريفي والزراعي كما خصص ١٠٪ من المحافظ التمويلية للمصارف لتمويل صغار المنتجين والحرفيين كما أسس وحدة للتمويل الأصغر في مارس ٢٠٠٧م وخصص مبالغ وصلت الي أكثر من مائة مليون في العام ٢٠٠٧م وحوالي تسعين مليون جنيهه في العام الحالي كما دخل في المشاركة مع ثماني مصارف تجارية مختتماً كلمته بملاحظتين أحدها تعكس تنامي اهتمام البنك المركزي والمصارف

بالتموليات ذات البعد الاجتماعي وثانيهما تنامي التنسيق والتعاون بين الجهات التي تسعى لتقديم التمويل للشرائح الضعيفة.

ومن ثم خاطبت الأستاذة/ سامية أحمد محمد وزيرة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل مرحبةً بالحضور موضحةً أهمية إنعقاد الورشة والتي جاءت متزامنة مع الأزمة المالية العالمية وكيف أن السودان قد تحوط لتداعياتها وقد انعكس ذلك في سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية المنحازة للفقراء والطبقة الوسطي واعلنت في برامج كلية كتوفير المأوى والنهضة الزراعية وتوفير فرص العمل ومشروعات الخريج بمساراته المختلفة وتطوير الضمان الاجتماعي وتوسيع مظلته وإعتماد التمويل الأصغر وتيسير الضمانات منهجاً لترويج المشروعات لذوى الدخل المحدود.

افتتح الورشة رسمياً الأستاذ على عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهورية مؤكداً في بداية حديثه ان النشاط الاقتصادي للإنسان يدخل كله في دائرة عبادة الإنسان لله سبحانه وتعالى وانه مربوط بعبادة الله وبالقيم الدينية والغايات والتي تقع وراء الحياة العاجلة وهذا مايشكل نقطة فارغة بين منهج الحضارة والعمارة والاستخلاف في الأرض وبين المذاهب المادية وكثيرا ماكان الفصل بين الأخلاق بهذا المعنى وبين النشاط الإنساني سببا في تعاسة الإنسان وانهيار الحضارات لذا جاء الإسلام وجاءت الأديان لتنظيم النشاط الاقتصادي وتضبطه وتحيطه بهذه القيم الهادئة التي تمنع الظلم والاحتكار والغش وتمنع كثيرا من صور الفساد في إدارة النشاط الاقتصادي موضحا ان الغاية و الهدف من التمويل الأصغر هو إننا نريد ان نعين الناس ان يعيشوا حياة حسنة وان تكون لهم قدرات علي الكسب الحلال الذي يعينهم من بعد علي عبادة الله سبحانه وتعالى وتيسير الهداية للناس من هنا جاءت الزكاة ركنا هاما في الدين وجاءت الموجهات التي تنهي عن التظالم وتنتهي عن الربا وتنتهي عن أكل أموال

الناس بالباطل في صلب الموجهات الأساسية للناشط الاقتصادي في المنظور الإسلامي وذكر ان حسن الترتيب والتدبير في التمويل الصغير او الأصغر يضع النظام المصرفي الوطني علي اولي خطوات النظام الصحيح وانه من الأزمة الاقتصادية ثبت جليا ان النظام المصرفي العالمي لايشكل نظرية صالحة لكل زمان ومكان وتشكل الورشة فرصة لمناقشة أسس وفلسفة التمويل المصرفي ككل وتحديد القطاعات المستفيدة من التمويل الصغير وتطويرها والنهوض بها مشيرا الي ضرورة اهتمام الممول بمقدرة الطرف الآخر (المستفيد) لتوليد إنتاجا حقيقيا تتجح عبره الشراكة .

داعيا الي فتح المغاليق والنظر بجرأة وبنظر ثاقب في العلاقة بين الزكاة وتجربة التمويل المصرفي الإسلامي في السودان حتي نولد فقها اقتصاديا جديدا يضيف الي فقهاها في الزكاة وهي تجربة متقدمة في السودان تنتظرها آفاق ومجالات جديدة

واختتم حديثه بان تصوب الورشة علي معالجة القضايا الحقيقية وان تخرج بتوصيات محددة تتقلنا نقلة وخطوة جديدة في هذا المشروع الهام مؤكدا بان الدولة بقياداتها العليا وبمجلس وزرائها وبأجهزتها التشريعية تعتمده واحدة من السياسيات الهامة ومن أدوات إشاعة النشاط الاقتصادي ومحاربة الفقر وتحريك المجتمع نحو كفاية حاجاته الضرورية .

وفى جلسة العمل الأولى طرحت ثلاثة أوراق علمية على النحو التالي:

الورقة الأولى: حول جانب العرض وسياسات التمويل الأصغر للعام ٢٠٠٨م (إعداد وحدة التمويل الأصغر بينك السودان) قدمتها الاستاذة/ إشراقة ضرار:

تضمنت الورقة مدخل لنشأة وتطور التمويل الأصغر في السودان - أهم مهام وحدة التمويل الأصغر، السياسات والمنشورات، الضوابط والموجهات، التوعية

ورفع الوعي بأهمية التمويل الأصغر كما إستعرضت الورقة التمويل والمساهمات الرأسمالية فى التمويل الأصغر، بناء القدرات، التمويل الأصغر أداة فعالة لمكافحة الفقر، وتناولت الورقة البحوث والدراسات فى هذا المجال ومن أهم نجاحات التمويل الأصغر بالبنك المركزي تخصيص (٧٠٪) من التمويل للمناطق الريفية و (٣٠٪) للنساء وإصدار منشور بشأن الضمانات وعدم تحصيل رسوم بنكية وبناء قدرات لأكثر من أربعمئة موظفاً فى ثماني بنوك.

الورقة الثانية: حول جانب الطلب رؤيا إجتماعية (إعداد وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل) قدمها: الاستاذ/ ابراهيم احمد ابراهيم: والتي أشار فى مقدمتها أنها إستكمالاً لورقة بنك السودان وتقدم الورقة رؤية إجتماعية ومجتمعية وهى ورقة حوارية تقوم على فرضية تكامل الجهود الوطنية والتي بدأت بإطار مفاهيمي ثم إنتقل الى دور وزارة الرعاية الاجتماعية ووحداتها التى تمثل مرجعية وطنية للعمل الاجتماعى ومن ضمن إختصاصاتها مشروعات الفقر ومشروعات التكافل الاجتماعى وأكد أن الزكاة رائدة فى التصدي لمكافحة الفقر وأشار الى أن الريادة وإحداث المشروعات الصغيرة عبارة عن إلتقاء ثلاثة عوامل أساسية:

- وجود محيط اقتصادى ومؤسستى مناسب بالتركيز على وجود إطار تشريعى ومؤسستى إقراض لتوفير التمويل وجهاز تدريب لتوفير الشروط المهنية للريادة.
- وجود قطاع ريادى قادر على تحويل الموارد المالية لاستثمار منتج .
- وجود بيئة ثقافية إجتماعية والتي تمثل بعداً أساسياً فى ديناميكية الريادة.

ثم وضعت الورقة إطار مفاهيمي وتعريفى لمصطلحات المشروع الصغير وتعريف المنشأة، وتعريف التمويل الأصغر، وتحديد الفئات المستهدفة ثم تطرق

للمفهوم الوطني العام لرسالة التمويل الأصغر والتي تركز على وصول الفقراء إلى الائتمان الرسمي واختتمت الورقة الى تعزيز الطلب الفعال على التمويل الأصغر بالآتي:

- تأهيل أفراد المجتمع المستهدفين.
- التنظيم الاجتماعي الميسر.
- تهيئة المجتمعات المحلية.
- بناء الشراكات مع الشركات الكبيرة والحكومة.
- تحسين قاعدة المعلومات والمعارف بحجم ظاهرة الفقر وآليات توالدها.
- الدعم والإسناد الحكومي للمجتمعات وجمعيات الضمان المشترك.
- التمييز بين التمويل الأصغر من المصارف والتمويل الاجتماعي.
- تطور أساليب الضمان.
- إصدار تشريع وطني ينظم المشروعات الصغيرة.

الورقة الثالثة: بعنوان التمويل الأصغر-الواقع والتحديات والرؤى المستقبلية (إعداد الأستاذة: اقبال جعفر-اتحاد المرأة و الأستاذة: نوال المجذوب-مصرف الادخار) قدمتها الأستاذة/ اقبال جعفر الحسين:

تناولت الورقة في مقدمتها التطور التاريخي لمفهوم التمويل الأصغر ثم إستعرضت مشروع بنك السودان النموذجي للتمويل الأصغر، عدد المستفيدين منه، التحديات التي تواجه التمويل الأصغر، الممول من المصارف، الصناديق الاجتماعية، التحديات، دور الوسائط الشعبية ومنظمات المجتمع المدني، برامج مرحلة ما قبل التمويل في نشر ثقافة الصيرفة الاجتماعية ورفع بناء القدرات في مجالات المعرفة المصرفية، نشر الوعي الإذخاري، تنظيم المستهدفين في شكل مجموعات تضامنية. واختتمت الورقة برؤية مستقبلية للتمويل الأصغر.

- الورقة الرابعة (المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة - رؤى الماضي ورؤى المستقبل).

إعداد الأستاذة : هبة محمود فريد - الأستاذ : علي أحمد دقاش
قدمتها الأستاذة : هبة محمود فريد.

عكست الورقة المشروعات الصغرى والمتوسطة المنفذة وما واجهته من صعوبات وتحديات كما تناولت الورقة الاقتصاد السوداني وأثر الأزمة المالية العالمية عليه وتناولت مساهمات التقانات فى الناتج المحلي الاجمالي، نشأة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى السودان، دور البنك المركزي، ملامح الرؤى المستقبلية لتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة فى السودان. كما تطرقت الورقة الى أهم مقومات نجاح المشروعات الصغيرة فى السودان. وخلصت الورقة الى عدد من التوصيات ستسرد ضمناً ضمن التوصيات. من خلال مداوات الجلسات والمائدة المستديرة للرؤى المستقبلية جاءت التوصيات كالتالى:

التوصيات:

- ضرورة تحديد الشرائح التى تستفيد من المال المتاح.
- العمل على تدريب وتأهيل وتوعية الشرائح المستهدفة.
- النظر لايجاد فقه جديد للتمويل الصغير قادر على التجاوب مع إحتياجات المواطن المنتج.
- تحديد العلاقة بين الزكاة والتمويل الأصغر وهل الزكاة ضامن أم مورد أم الإثنين معاً.
- قضية التمويل الأصغر تشكل فرصة لمناقشة أسس وفلسفة التمويل المصرفي ككل وتحديد القطاعات المستفيدة من التمويل وتطويرها

- والنهوض بها.
- الطرف الممول لابد أن يكون مهتماً بمقدرة الطرف الآخر (المستفيد) لتوليد إنتاجاً حقيقياً تتجح عبره الشراكة.
- ضرورة وضع إستراتيجية وطنية للتمويل الأصغر والأنشطة الصغيرة تُعين فى رسم سياسة الطريق فى المرحلة القادمة.
- ضرورة أن يتوفر لنشاط التمويل الأصغر عناصر الإستمرارية والاستدامة لتغطية تكلفتها الحقيقية.
- العمل على تحديد فترة السداد لتكون متوسطة الأجل (٣-٥) سنوات وأن يرتبط السداد ببداية الإنتاج.
- التأكيد على أهمية المعلومات بإنشاء قاعدة معلوماتية فى مجال التمويل الأصغر.
- ضرورة توسيع منافذ التسويق لمنتجات التمويل الأصغر.
- التأكيد على أهمية التمويل الأصغر خاصة فى المناطق المتأثرة بالحرب.
- ضرورة إيجاد إطار قانوني لحماية المنتج الصغير.
- العمل على نشر ثقافة التمويل الأصغر لتوسيع دائرة إقبال المستفيدين من التمويل الأصغر.
- العمل على إنشاء محفظة لتغطية تكلفته.
- العمل على إنشاء وحدة لدراسات السوق فى بنك السودان.
- العمل على تمويل برامج التمويل الأصغر من الموازنة العامة للدولة.
- ضرورة إعادة هيكلة المصارف العاملة فى مجال التمويل الأصغر.
- العمل على إنشاء محافظ تمويلية لإستثمار المبالغ المخصصة من البنوك للتنمية (١٢٪).

- أن تتبنى وزارة الرعاية الاجتماعية دراسة تقييمية عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروعات التمويل الأصغر.
- العمل على رسم خارطة للفقر.
- العمل على إيجاد تعريف شامل مانع للتمويل الأصغر.
- العمل على إيجاد آلية لمتابعة إنفاذ توصيات الورشة.
- الاستفادة من مخرجات التجارب العالمية والإقليمية فى المجال.
- السعى لتضمين مفاهيم التمويل الأصغر فى المناهج التعليمية.
- توفير الدعم المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني العاملة فى مجال التمويل الأصغر للقيام بدورها التوعوي والتثقيفي بالتمويل الأصغر.

كلمة السيد / نائب رئيس الجمهورية

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله باسط النعم والحمد لله الذي خلق الإنسان وسخر له الكون ويسر له سبل العلم والمعرفة ووهبه من القدرات ما يعينه على حسن العمارة للأرض والاستخلاف فيها . ومن هنا فان النشاط الاقتصادي كله للإنسان يدخل في دائرة عبادة الإنسان لله سبحانه وتعالى ، هذه المفاهيم أساسية لا بد أن نركز عليها ودائماً ما يتجه الناس إلى الحديث عن النشاط الاقتصادي وكأنه نشاط مادي لا علاقة له بعبادة الله سبحانه وتعالى وبالمقاصد وبالقيم الدينية والغايات التي تقع وراء النشاط الاقتصادي ووراء الحياة العاجلة أو الحياة الدنيا . ولكن الربط بين النشاط الاقتصادي وبين تذكر الآخرة وحسن عمارة الأرض وفقاً للمنهج الإلهي يشكل حقيقة نقطة فارقة بين منهج العمارة والحضارة والاستخلاف في الأرض بين المذاهب المادية وبين المذاهب الدينية والقيمية وكثيراً ما كان الفصل بين الأخلاق بهذا المعنى وبين النشاط الإنساني سبباً في تعاسة الإنسان وفي انهيار الحضارات التي تقوم فقط على تحقيق المنافع والمكاسب المادية بغض النظر عن الوسيلة طالما حققت منفعة مباشرة ولو كانت على ظلم الآخرين أو على آكل أموالهم بالباطل اياً كانت أشكال الباطل هذه ولذلك جاء الإسلام وجاءت الأديان لتنظم النشاط الاقتصادي وتضبطه وتحيطه بهذه القيم الهادية التي تمنع الظلم وتمنع الاحتكار وتمنع الغش وتمنع كثيراً من صور الفساد في إدارة النشاط الاقتصادي التي

تؤدي في النهاية إلى التعاسة وإلى الشقاء وإلى الصراع والاضطراب . بهذه المقدمة ندخل لموضوعنا موضوع التمويل الأصغر لأن الغاية والهدف هو أننا نريد أن نعين الناس أن يعيشوا حياة حسنة وان تكون لهم قدرات على كسب الرزق الحلال الذي يعينهم من بعد على عبادة الله سبحانه وتعالى وإقامة وتيسير الهداية للناس ليدخلوا في رحمة الله وفي دينه أفواجا ولذلك نجد إن الإسلام قد جعل المال وتنظيمه ونشاطه جزءاً مكملاً من عقيدة الإنسان ومن سلوكه ومن تحقق التزامه بإسلامه وبإيمانه ، ومن هنا جاءت الزكاة ركناً هاماً في الدين وجاءت الموجهات التي تنهي عن التظالم وتنتهي عن الربا وتنتهي عن أكل أموال الناس بالباطل في صلب الموجهات الأساسية للنشاط الاقتصادي من المنظور الإسلامي . نحن الآن نتحدث عن التمويل الصغير و التمويل الأصغر نتحدث عن جمهور الناس ، نتحدث عن السواد الأعظم من المواطنين الذي نريد لهم ونسعى لأن تكون قدراتهم على الكسب الحلال قدرة متنامية ومنتطورة حتى يتحقق العدل الاجتماعي والاستقرار النفسي بين أفراد المجتمع .

وإبدأ بالشكر القائمين على أمر هذه الورشة ببنك السودان ووزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل لاهتمامهم بهذا الأمر وأقول ان حسن الترتيب والتدبير للتمويل الصغير والأصغر يضع حقيقة النظام المصرفي الوطني على أولى خطوات الطريق الصحيح لإقامة نظام مصرفي يتسق وقيم المجتمع ويقود النهضة في اتجاهها الصحيح ، نحن النظام المصرفي الذي فقط يعبر عن الفلسفة المصرفية العالمية وكان الناس يقولوا لا والله ليس هنالك نظرية اقتصادية في إدارة النظام المصرفي مثل النظرية العلمية ليس لها وطن وليس لها لون ولا رائحة ولا كذا وهي صحيحة في أي زمان ومكان ، ولكن ثبت الآن جلياً وواضحاً أن هذا الأمر ليس كذلك والأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة هي

خير دليل على ما نقول ومن ثم يصبح ضرورياً أن ننظر في أولى مرجعيتنا ونحن نتحدث عن التمويل الصغير والأصغر في المرجعيات التي تستمد منها الفكرة وتشكل قوة دافعة للناس لكي يتعاملوا بها لأنه سيأتي وقت نتحدث عن ضمانات السداد وعن التزام الناس بحسن إنتاج ما يقومون به من نشاط اقتصادي إذا أردنا إنتاجاً حسناً يبذل فيه الناس طاقة حقيقية ولا تضيع الأموال في نشاطات أخرى سوى النشاط الذي خصص له ، هذا يحتاج إلى حضور أخلاقي وقيمي ومجتمعي وحسن الأداء حتى لا تذهب الأموال هدرًا ونبدأ نتحدث عن الضمانات فنقعد بالمشروع فكرته الأساسية هي أن يكون التمويل الصغير والأصغر تمويلًا ميسرًا وان تكون قضية الضمانات قضية ميسرة تحقق من خلال اكبر دافع لتوفير الضمانة هي أن يمتزج هذا النشاط ببعده الأخلاقي وبحسه الاجتماعي وبقدرة المجتمع أن يتكافل في ما بينه وان يعمل في شكل مجموعات صغيرة تتعاون لتوفير ضرورات الحياة بالنسبة لها . وهذا يقودنا إلى ملمح آخر وهو أهمية أن يكون النشاط الذي نشجعه ونطوره نشاطاً في مجموعات صغيرة دون أن نغمر أو نقلل مساحة رعاية النشاطات الفردية لكن برضو مما يتفق مع فلسفتنا هي أن المجتمع دائماً يعمل مع بعضه يعمل في شكل مجموعات صغيرة ، الفردية وتشجيع النشاط الفردي يتفق فعلاً مع الفلسفة الرأسمالية والنشاط الذي يقوم على الفردية والذاتية نحن نحتاج أن نطور نشاطات تقوم عليها مجموعات صغيرة من الناس تتعاون فيما بينها لتطوير هذا النشاط ولتسويقه وترويجه . هنالك تحديات أساسية تواجه هذه الفكرة وهذا البرنامج وهذا المشروع وما نفتأ نرحب بعقد مثل هذه الحلقات للمدارسة وللتشاور ولتجلية بعض القضايا التي تحتاج فعلاً إلى أن نستوضح فيها الرؤى وان نقارب فيها الحلول التي تعين على دفع هذا المشروع إلى الأمام . ويدخل في ذلك هو أننا إذا ما وفرنا التمويل فكيف لنا أن نضمن أن النشاط الاقتصادي الذي يمول يكون نشاطاً مستداماً

كما ذكر الأخ المحافظ له الاستمرار وله التطور للإمام ، هذا يعتمد على قدرة النشاط الاقتصادي والمخرج منه ليجد فرصة للتسويق ولطلب ولذلك قضية التسويق وقضية توسيع دائرة الطلب وملائمة وموائمة النشاط الصغير الذي يخضع للتمويل أن يكون مناسباً لاحتياجات الناس ولحاجة الاقتصاد العام هذه مسألة هامة وهذه أيضاً تقودنا إلى أن نقف عند أنواع النشاطات التي يمولها أو يقوم على تمويلها برنامج التمويل الصغير والأصغر . صحيح أننا نتحدث عن صغار المزارعين والمربين والحرفيين والخريجين ولكنني أرى أننا بحاجة إلى أن نركز أكثر على تحديد هذه القطاعات وعلى تحديد كيفية دعمها وتمويلها عبر هذا البرنامج ما هو المردود . الآن نريد أن ينظر الناس في هذا اليوم بصراحة ما بين الميزانيات المرصودة وأسقف التمويل المتاحة وبين التنفيذ الفعلي كم بلغت النسبة فيه؟ فهناك الآن تقارير تتفاوت وإفادات أحياناً في الصحف أن التمويل الذي ينفذ حقيقة نسبة قليلة من السقوف المعتمدة وخطوط التمويل المتاحة والمتوفرة فلماذا هذا ؟

هل لأن طبيعة النشاط الذي يحتاج إلى التمويل غير محدد على وجه الدقة ؟
هل هنالك تخوف من عدم استعادة المال ومن ثم موضوع الضمانات ؟
هل لان الناشطين الاقتصاديين المنتجين في هذا القطاع ليس الصورة الواضحة لهم والعلاقة غير محددة معهم ؟

عندما نتحدث عن صغار المزارعين عن من نتحدث حقيقة ربما نتحدث عن ٩٠٪ أو أكثر من ٩٠٪ من الزراع في السودان لأنو كبار المزارعين من هم ؟ هل شريحة محدودة جداً ؟ فهل نتحدث عن صغار المزارعين بهذا المعنى الواسع ممن يدخل في دائرة التمويل الصغير والأصغر لأنه إذا لم تحدد هذه المسائل سنجعل مفاهيمنا ؟ أو سيضيق الوعاء الذي سننفذ من خلاله التمويل وخاصة انه عندنا (تراك) آخر أو مسار آخر للتمويل سوى التمويل الصغير والأصغر .

فانا اطرح للورشة أن تتفكر وان تحاول الإجابة بعمق أكثر وباقتراب أكثر من تحديد الشرائح التي تستفيد من هذا المشروع من هذا البرنامج ومن ثم الاقتراب من المشكلات التي تواجه طبيعة النشاط الذي تقوم به هذه الشرائح لعونها ربما هذا واضحاً جداً إن الشرائح التي هي موضع الاهتمام والتركيز ويراد إن تستفيد من هذه القدرات هي شرائح بقدرات لولية تقتصر إلى الخبرة وتفتقر إلى التدريب وتفتقر إلى التأهيل الذي يعينها على حسن التوظيف ما يتاح لها من موارد يعني المزارع البسيط ربما لا يحسن وسائل الزراعة ربما لا يفقه كثيراً في المجالات التي تحتاج إلى الإرشاد الزراعي ، الصانع البسيط ، الحرفي ، مربى الماشية ربما يفقد ويفتقر إلى كثير من التوعية أو التدريب اليدوي الذي يعينه على أن ينتج أنتاجاً يمكن أن يجد السوق ويمكن أن ينافس فيضمن له استمرار نشاطه الذي يقوم به ، هل يدخل في برنامجنا أذن تخصيص نسبة لرفع كفاءة هذه الشرائح التي تقوم على توفير التمويل لها ؟ أم إن هذا نعتبره خارج دائرتنا نحن بس الزول يجينا جاهز بعلاته نديه جاب ما جاب ننظر في استيفاء ما صرفناه عليه من بعض الضمانات أو غيرها من النظم هذه القضية هامة جداً إذا استطعنا أن ندخل جانب أو بعد التدريب والتأهيل ورفع الكفاءة هذا سيعيننا جداً في أن نهض بمستوى المجتمع نحن الآن مثلاً فقدنا جانباً كبيراً جداً في فترة من الفترات من العمالة الماهرة في المجتمع السوداني والتي هاجرت إلى أسواق عمل أفضل في دول الجوار وفي الدول البعيدة وأصبحت الحاجيات الضرورية في تقديم الخدمات المهنية والحرفية تقوم بها مجموعات من الناس كل الناس يشكون من ضعف وتدني مستوى الخدمة التي تقدمها هذه القطاعات وهذه من المجموعات التي يمكن أن تشكل جانباً هاماً في الشرائح التي تحتاج إلى الدعم .

أطلع أن يكون موضوع رفع الكفاءة والتأهيل والتدريب واحداً من ملامح

مشروع التمويل الأصغر لرفع الكفاءة التأهيلية للمستفيدين من هذا البرنامج .

بدأنا الحديث بالزكاة وبخطوط التمويل الأصغر لكن ما تزال العلاقة بين

دور الزكاة هل هي خط تمويل مثل خطوط التمويل بتاعت البنوك ؟

ماهي العلاقة بين فكرة التمويل الأصغر وبين الزكاة ؟

هل هي مورد يضيف لنا راس مال أم هي ضامن أم هي تجمع بين الاثنين ؟
أم هي مسألة منفصلة تماما لان كثير من الناس يرون التمويل الأصغر جايينا من
مما توصل إليه النظام المصرفي العالمي من ضرورة الدخول في هذا المجال
لم يستصحب معه فكرة الزكاة كمؤسسة اجتماعية ومالية واقتصادية استيعابا
عضويا أصيلا ونحن هنا برضو جايين نعمل توفيقاً ولأن عندنا مجال للتمويل
الأصغر والصغير وعندنا زكاة ، ولكن افتحوا المغاليق وانظروا بجرأة وبنظر
ثاقب حتى نولد فقهاً اقتصاديا جديدا يضيف إلى فقهننا في تجربة الزكاة هي
تجربة متقدمة في السودان ولكن ما تزال تنتظرها مجالات وأفاق جديدة وبين
تجربة التمويل المصرفي الإسلامي في السودان وكيف يمكن أن نطور آفاقه ولعل
أصدقاء حديث الأخ الرئيس عن النظام المصرفي الإسلامي في بعض زيارته
الأخيرة حاضرة في أذهانكم هذه هي الأسئلة التي يحتاجها الناس .

نحن نحتاج أن نقدم نظام مصرفي ومساحة مناسبة وفرصة لمناقشة أسس
فلسفتنا في التمويل المصرفي ككل وتتيح لنا فرصة ومناسبة لتحديد القطاعات
التي يمكن أن تستفيد من هذا التمويل وكيف نهض بها وكيف نطورها لأنه حتى
في التمويل الكبير السقوف العالية الناس برضو كانوا يعتمدوا أن الإنسان تموله
وأنت ماليك دخل به ، نحن الآن نتحدث عن صيغنا الإسلامية نتحدث عن طرفي
تعاهد الطرف الممول يجب أن يكون مهتم بقدرة الطرف الآخر على إحسان
توظيفه لهذا المال وإدارته فيه لتتعقد شراكة حقيقة وليس مجرد تمويل يقوم
على ضمانات أن يقوم على فائدة أو يقوم على مراوحة دون اهتمام بالمشكلات

كلمة الأستاذة وزيرة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله الأمين
الأخ الكريم نائب رئيس الجمهورية
الأخ محافظ البنك المركزي
الأخوات والإخوة المشاركين في أعمال الورشة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اسمحوا لي بداية ان أرحب بجمعكم الكريم هذا في فاتحة أعمال ورشة التمويل الأصغر باعتبارها أداة فاعلة لمكافحة الفقر والتي جاءت في وقت يتزامن مع ما يشهده العالم من أزمة مالية طاحنة تسببت في تردي اقتصاديات معظم دول العالم وانعكست آثارها على المردود الاجتماعي للمجتمعات مما يستوجب التدخل لاحتواء تداعيات تلك الأزمة .

ومن حسن الطالع إن قضية الأزمات الاقتصادية قد تحسبت لها الدولة منذ زمن ليس بالبعيد حيث احتلت قائمة اهتماماتها وأولوياتها سلم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنحازة للفقراء والطبقة الوسطي وضمنت في خطط القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية وجسدتها الخطة الخمسية القومية للدولة وأعلنت في برامج كلية كتوفير المأوى والنهضة الزراعية وتوفير مليون فرصة عمل والاهتمام بمشروعات الخريج بمساراته المختلفة وتطوير الضمان

الاجتماعي وتوسيع مظلته في مجالات المعاشات والتأمين الاجتماعي والصحي واعتماد التمويل الأصغر وتيسير الضمانات منهجاً لترويج المشروعات لذوي الدخل المحدود.

الأخوة والأخوات:

التزاماً منا بسياسات الدولة في مجال ولاية الوزارة احتلت قضية مكافحة الفقر والتكافل الاجتماعي أولوية مقدرة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ومناصرة فئات الحماية الاجتماعية. لقد بذلت الوحدات المكونة للوزارة وفق اختصاصاتها جهداً ، حيث شهد التطور الفقهي لديوان الزكاة تخصيص نسبة (٦٤٪) من المصارف المستحقة للفقراء والمساكين وحولت نهج تقديم المساعدات المادية لمستحقيها إلى تحويلات تموية بتمليك الأسر الفقيرة بعد تأهيلها وسائل إنتاج تتفق مع بيئاتهم وقدراتهم مما عاون في تحويل الفقراء من متلقي المساعدات والهبات إلى دافعي زكاة بجانب دعم مجالات البنية التحتية من صحة وتعليم ومياه شرب وكهرباء وطرق..... الخ.

ولا ننسى الدور الكبير الذي لعبه مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في هذا المجال بتمويل صغار المزارعين وتوطين الحيوان وتمويل منتجي الصمغ العربي والمشروعات الإعاشية والإنتاجية الصغيرة بجانب توفير الخدمات الأساسية وتكوين المحافظ بمشاركة عدد مقدر من البنوك لتمويل مشروعات التنمية الاجتماعية بالتركيز على مشروعات المرأة الريفية .

ويتواصل جهد صناديق الحماية الاجتماعية بتوسيع المظلة التأمينية وتحسين الاستحقاقات الشهرية للمعاشين مع الإهتمام بتحسين مستوياتهم المعاشية بتمويل المشروعات الاستثمارية الصغيرة لهم بجانب تقديم خدمات إضافية

عبر السلة الاجتماعية

الأخوة والأخوات :

نؤكد لجمعكم الكريم أن السياسات التي تتبناها وزارة الرعاية الاجتماعية تسعى لتهيئة بيئة اجتماعية واقتصادية وثقافية وتشريعية تمكينا لوصول الفئات الضعيفة للتمويل المناسب وتوسيع مظلة الإئتمان من خلال توفير التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة.

أن تبني البنك المركزي لسياسات التمويل الأصغر وتوجيه كافة البنوك بتخصيص (١٢٪) من مواردها للقروض الصغيرة لهو كفيلا بتخفيف عبء الفقر عن كاهل الفئات المستحقة بجانب الجهود المبذولة في تمويل المشروعات القومية كالنهضة الزراعية والنهوض بالعمالة الريفية ، وتصحيح الحقيقة التي لا تدع مجالاً للشك ومن خلال مداولاتكم وإسهاماتكم في أعمال هذه الورشة وما ستخرج به من موجهاً وتوصيات سنسترشد بها في وضع ملامح إستراتيجية وطنية للتمويل الأصغر والأنشطة الصغيرة نرسم بها معالم الطريق في السنوات القادمة.

الأخوة والأخوات :

لقد تحسبنا لذلك وتنبأنا بما يجب عمله تجاه محاصرة الفقر ومكافحته فأنشأنا مركزاً لتنسيق مشروعات حدة الفقر بالوزارة الاتحادية وأوصينا بإنشاء مركزاً نظيراً له في كافة الولايات وقدمنا لها الدعم المادي والفني لتعزيز قدراتها وتعظيم استفادة الفقراء من فرص التمويل المتاح ونعكف حالياً على إنتاج مؤشرات وطنية تعين في قياس الفقر ووضع تعريف علمي للفقر وببذل جهداً مقدراً في إصدار تقرير التنمية البشرية مع حصر الجهود المبذولة في تخفيف حدة الفقر في شتى المجالات كافة.

الأخوة والأخوات :

في الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير للأخ الأستاذ/ علي عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهورية على رعايته الكريمة واهتماماته

وانحيازه للفئات الضعيفة وموجهاته وتوجيهاته المقدره التي سنضعها بإذن الله نصب أعيننا منهجاً وخططاً وبرامجاً ومشروعاتً للاستفادة الجمة من التمويلات المتاحة كما اشكر الجميع على الحضور والمشاركة المقدره ،كما اشكر القائمين على أمر الإعداد والتحضير والتنفيذ لأعمال هذه الورشة واطمئن بالشكر القائمين على أمر هذه القاعة لحسن استضافتهم لنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

كلمة السيد / محافظ بنك السودان المركزي

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق اجمعين سيدنا

محمد صلى الله عليه

وآله وصحبه وسلم

السيد / نائب رئيس الجمهورية

الأستاذة / وزير الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

الإخوة الضيوف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

إن مفاهيم التعامل المالي في الإسلام قد استوعبت ضرورة توزيع المال بين الناس بالعدل ووضع المعايير الأساسية لكي لا يكون المال دولة بين الأغنياء وفرض ركنا للإسلام قام على الزكاة وحرمة الربا بان «لا تظلمون ولا تظلمون» وقد بدأ الاهتمام العالمي في أواخر القرن الماضي في التنامي بإدماج الفقراء في النظام المالي الرسمي وجعل التمويل الأصغر وسيلة من وسائل الحد من الفقر واستخدامه في النهضة الاقتصادية حيث ان بلدانا خصصت وزارات للتمويل الأصغر لتنفيذ إستراتيجية الحد من الفقر وبلدانا أخرى استخدمته في دعم المشاريع الصغيرة وكانت اساسا لنهضتها في تسعينيات القرن الماضي . وقد بدأت الجهود في السودان منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي بتوجيه من البنك المركزي لاستحداث التمويل الريفي واستخدام ٥٠% من جملة الودائع في ذات المنطقة ، وقد وجهت السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي في العام ١٩٩٤م برفع نسبة تمويل القطاع الزراعي الى ٥٠% من جملة التمويل المصرفي ، كما خصص نسبة ١٠% من المحافظ التمويلية للمصارف لتمويل صغار المنتجين والحرفيين هذا الى جانب الجهود التي بذلتها بعض المصارف

مثل بنك فيصل الإسلامي في تمويل الحرفيين والبنك الإسلامي السوداني في التمويل الريفي .

وفي العام ٢٠٠٥م وعقب اتفاقية السلام الشاملة قام بنك السودان المركزي بالتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني بإعداد إطار استراتيجي لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان ، وكان الهدف الأساسي من إعداد الرؤية هو تمكين قطاع التمويل الأصغر من لعب دور ريادي فيما يتعلق بدعم سبل كسب العيش المستدامة ولتخفيف حدة الفقر ، وخلق وظائف من خلال زيادة الاستثمار المنتج ، بالإضافة الى الإسهام في التطوير المالي بإدماج التمويل الأصغر غير الرسمي في القطاع الرسمي . وتم إعلان ذلك بدعم فني من شركة يونيكورز عبر مؤتمر للتمويل الأصغر بالخرطوم في العام ٢٠٠٦م .

وفي مارس ٢٠٠٧ أسس بنك السودان وحدة للتمويل الأصغر كمحرك وذراع لتنفيذ الاستراتيجية وتهدف هذه الوحدة الى تحقيق عدة أهداف تشتمل على :

- تبني تطوير صناعة التمويل الأصغر كجزء من القطاع الرسمي .
 - القيام بتطوير الدور الرقابي والإشرافي الذي يعمل على تشجيع وتطوير صناعة التمويل الأصغر بالسودان .
 - تصميم وتنفيذ برامج للبناء المؤسسي وتقديم الدعم المالي والفني للمؤسسات العاملة في قطاع التمويل الأصغر بالسودان .
 - الترويج لصناعة التمويل الأصغر من خلال تقديم الحوافز التشجيعية والتي تشمل التنسيق مع الوزارات والإدارات الحكومية المختلفة والمنظمات والهيئات الشعبية ... الخ .
 - العمل على تصميم وطرح نماذج تطبيقية لتسويق وترقية صناعة التمويل الأصغر على الصعيد القومي .
- وقد أعطى بنك السودان هذه الوحدة وضعاً خاصاً ووفر لها الكثير من الموارد

المادية وخصص لها مبالغ مقدرة وصلت في العام السابق ٢٠٠٧م الى أكثر من مائة مليون جنيه كما خصص لها هذا العام أكثر من ٩٠ مليون جنيه وذلك لانجاز الآتي :

- الدخول في المشاركة مع ثماني مصارف تجارية شملت الزراعي ، المزارع ، الثروة الحيوانية ، التنمية الصناعية ، الادخار ، العمال ، التنمية التعاوني الإسلامي ، العقاري بالإضافة الى مؤسسة التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم وبلغ حجم المشاركات من هذه المصارف حتى الآن ٧٠ مليون جنيه وتعمل جميعا في الولايات المختلفة لتنفيذ البرنامج بالتنسيق مع السلطات المحلية .

- الدخول في مساهمات رأسمالية مع مصارف ومؤسسات تمويل اصغر وقد ساهم بنك السودان المركزي بمبلغ ٢٠ مليون جنيه في راس مال بنك الأسرة وهو أول بنك سوداني متخصص في التمويل الأصغر كما قرر المساهمة في مؤسسات التمويل الأصغر بكل من ولاية جنوب كردفان والشمالية والقضارف .

- اكتمال الإجراءات للبدء في برنامج مرفق تنمية التمويل الأصغر SMDF والذي ساهم فيه بنك السودان المركزي بمبلغ ٢٠ مليون جنيه والبنك الدولي بمبلغ ١٠ مليون دولار وقد تم اختيار الشركة المشرفة على البرنامج والتي ستبدأ أعمالها قريبا وسيكون لهذا المرفق دور حيوي في مساندة مقدمي خدمة التمويل الأصغر بما فيها المنظمات والجمعيات العاملة في التمويل الأصغر .

- الاتفاق مع البنك الإسلامي للتنمية على برنامج للتعاون والعمل المشترك يشمل تقديم الدعم الفني لقطاع التمويل الأصغر والاستفادة من تجربة بنك براك وقرامين ببغلاديش ومساعدة بنك الأسرة في تأسيس نشاطاته

في مجال التمويل الأصغر .

- في إطار السياسات وآليات تفعيل وتنمية عمليات التمويل الأصغر فقد اصدر بنك السودان المركزي لائحة ترخيص لعمل مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر كما أفردت السياسة التمويلية لبنك السودان للعام ٢٠٠٩م حيزا كبيرا للتمويل الأصغر وتم إصدار منشور موجّهات منح التمويل الأصغر دعما وتشجيعا للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية للمشاركة في تنمية قطاع التمويل الأصغر .

- لتمكين القطاعات الفقيرة والمستهدفة من الحصول على التمويل الأصغر لجأ البنك المركزي الى العديد من الخيارات تمثلت في الآتي :

(أ) تخفيض تكلفة التمويل للمستفيدين من التمويل الأصغر الى ١٠٪ و بالنسبة للعميل الذي يلتزم بالسداد في المواعيد المحددة تلتزم وزارة المالية بتحمل نصف هذه التكلفة ليدفع العميل ٥٪ مع إعادة تدوير المبلغ للعميل الملتزم (تم رصده في موازنة الدولة الحالية) ولا بد من الإشارة الى ان هذا الدعم يأتي في مرحلة التأسيس وانه لا بد من ان يتوفر لنشاط التمويل الأصغر عناصر الاستمرارية والاستدامة لتغطية تكلفتها الحقيقية

(ب) مد فترة السداد لتكون متوسطة الأجل (٣-٥ سنوات) وان يربط السداد ببداية إنتاج المشروع الممول .

(ج) بالتنسيق مع شركة شيكان تم إصدار وثيقة شركة شيكان للتأمين ضد المخاطر المرتبطة بالتمويل الأصغر وذلك لتشجيع المصارف لمنح التمويل الأصغر لهذا القطاع علما بان الضمان الحقيقي هو جدوى المشروع وتدفقاته النقدية وجدية القائمين على أمره .

(د) كذلك تم التنسيق مع المصارف التي انشئت لخدمة قطاعات معينة

بضرورة مراعاة التخصص عند منح التمويل الأصغر بان يتخصص كل مصرف في تمويل الفئات والقطاعات التي انشئت لخدمتها .
(هـ) ونعمل بالاستعانة بشركة عالمية لتأهيل العاملين في المصارف في مجال التمويل الأصغر وبناء قدرات الجهات المستفيدة ويستمر العمل في التدريب والتأهيل بدعم من البنك المركزي .
(و) قام بنك السودان باستحداث أنواع من الضمانات غير التقليدية التي تتناسب وطبيعة التمويل الأصغر بعد دراسة عملية لمختلف مناطق السودان وتم إصدار منشور بذلك .

أختم كلمتي بملاحظتين الأولى هي تنامي اهتمام بنك السودان والمصارف بالتمويلات ذات البعد الاجتماعي بما في ذلك تقديم خدمة التمويل الأصغر لما لها من ميزة نسبية للوصول الى الشرائح المستهدفة ولما لها من أهداف واضحة تصب في مصلحة استراتيجية للحد من الفقر ، ويشمل أيضا شبكات الكهرباء في الولايات وتمويل مشروع السكن الاقتصادي وتمويل توفير مياه الشرب في الولايات وزيادة تمويل الزراعة التقليدية وهذا توجه يستحق الإشادة والتشجيع .

الملاحظة الثانية هي تنامي التنسيق والتعاون بين الجهات التي تسعى لتقديم التمويل للشرائح الضعيفة بما في ذلك المصارف والمؤسسات التابعة لوزارة الرعاية الاجتماعية وأود ان أشيد بصفة خاصة بالدور الذي تقوم به الأخت الوزير في هذا المجال .

ونتمنى لهذه الورشة مداوات ناجحة والخروج بتوصيات تسهم في دفع الجهود المستمرة لتطوير التمويل الصغير والأصغر .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،،،

الأوراق

الورقة الأولى
(جانب العرض وسياسات التمويل الأصغر للعام ٢٠٠٨م)
إعداد
وحدة التمويل الأصغر بالبنك المركزي

١/ مدخل

التمويل الأصغر يعتبر من انجع الوسائل لمكافحة الفقر وسط المجتمعات الضعيفة ودفع عجلة الانتاج وزيادة الدخل وبالتالي رفع مستوى المعيشة في المجتمعات التي تعاني من حدة الفقر وحدوث تنمية اجتماعية اقتصادية واسعة

التمويل الأصغر :

تم تعريفه من خلال عدة تعاريفات والتي جاءت كالآتي :

١. المقصود به توفير الخدمات المالية وغير المالية وهي في المقام الأول التمويل والاعوية الادخارية التي تقدم للعملاء من الفقراء النشطين اقتصاديا غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية .
٢. يقصد به بناء انظمة تقدم الخدمات المالية وغير المالية المتنوعة للفقراء مثل (الادخار ، الاقراض ، التامين ، التحويلات)
٣. أي تمويل نقدي أو خدمي لا يتجاوز ١٠ الف جنيه يمنح لفرد أو مجموعة أفراد متضامنين لمساعدتهم في الانتاج أو توفير خدمات يتاتي دخلهم من عائد بيعها .

نشاته وتطوره عالمياً :

- تقديرات المجموعة الاستشارية للفقراء تقول أن ٥٠٠ مليون فقير فقط هم القادرون على الوصول للخدمات المالية الرسمية من مجموع ٣ مليار فقير في عمل العمل .
- في بنغلاديش وفي سنة ١٩٧٦ قام البروفيسور محمد يونس ومساعدوه

بمنح قروض للفقراء دون فوائد ومن هنا تاتي الهام العديد من المؤسسات لتمويل المشاريع الصغيرة في مختلف انحاء العالم لتطبيق نظام مصرفي جديد يركز على الثقة والمسئولية والمشاركة واستعمال القروض كحافز لمحاربة الفقر ، ثم في ١٩٨٣م تم التحول الى بنك متخصص يقدم الخدمات المالية للفقراء في المناطق القروية في بنغلاديش .

- في فبراير عام ١٩٩٧م في الولايات المتحدة عقد اضخم مؤتمر للتمويل الاصغر حيث اتفق على أن التمويل الاصغر اداة فعالة للحراك الاقتصادي خصوصا وسط النساء بما أن هناك حوالي ١٠ مليون امراة حول العالم استفادت من التمويل الصغير ويتوقع أن يصل هذا العدد الى ١٠٠ مليون امراة في عام ٢٠١٥م وهذا المؤتمر عني بتنسيق الجهود لكل المهتمين في العالم .

- عقدت عدة مؤتمرات (بكين وكوبنهاجن في عام ١٩٩٥ ، المؤتمر الاقليمي الافريقي الخامس حول النساء في عام ١٩٩٧ ، الولايات المتحدة في فبراير ١٩٩٧) .

من خلال تلك المؤتمرات تم التاكيد على أهمية الائتمانات الصغيرة ، والهدف الذي تبنته هو منح القروض الصغرى لـ ١٠٠ مليون عائلة من أكثر العائلات فقراً في العام حتى ٢٠٠٥م خصوصا سكان الريف والنساء ، وفي ديسمبر ١٩٩٧ اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بدور الائتمانات الصغيرة في محاربة الفقر ومنح الفقراء فرصة المشاركة في التطور الاجتماعي والاقتصادي ، وتم الاعلان في عام ١٩٩٨ أن سنة ٢٠٠٥م ستكون السنة الدولية للقروض الصغرى ، كذلك اعترف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) بقدرة تمويل المشاريع الصغيرة على محاربة الفقر .

التمويل الأصغر في السودان :

١- تاريخيا السودان كان رائدا في مجال التمويل الأصغر حيث انه بدأ قبل أكثر من ثلاثين عاما وله العديد من تجارب التمويل التقليدية في التمويل الأصغر مثل العديد من الأنظمة (الشيل ، الختة ، كشف العزاء ، النفير ، الجرورة ، المساقاة ... الخ) ، الصناديق الخيرية والجمعيات التعاونية الاجتماعية الممولة من الحكومة أو المنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية والدولية ، وبالرغم من أن بعض التجارب كانت ناجحة في توظيف الموارد كاداة لتمويل خدمات المجتمع التي تلبى احتياجات عامة الا انها لم تتمكن من تحقيق الاستدامة التشغيلية والمالية المطلوبة .

٢- مصرف الادخار هو الرائد في مجال خدمات التمويل الأصغر لاسيما من خلال البرنامج التي يقدمها من حفز الادخار والتمويلات الصغيرة وفي عام ١٩٩٥م جاء الاعلان عن مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية كمؤسسة مالية تعني بمناهضة الفقر وسط الشرائح التي تفتقر لراس المال ليساعدها في الانتاج ورفع مستوى المعيشة خصوصا شريحة النساء وذلك رجوعا الى تجربة بنك جرامين في بنغلاديش حيث يمثلن ٩٦٪ من زبائن البنك لانهن يفتقرن للخدمات المالية وهن كادحات لتوفير مستلزمات اسرهن واثبتت التجربة نجاحها .

٣- بدأت نظرة التمويل الأصغر في إطار رسمي عن طريق بنك فيصل الإسلامي في الثمانينات كتجربة فريدة حققت نجاحات ادت الى انشاء فروع متخصصة في مجال تمويل قطاع الحرفيين وانشاء فرع متخصص لذلك .

٤- ثم اتت مبادرة بنك السودان في سياسته النقدية والتمويلية بتخصيص نسبة من موارد البنوك توظف لما يعرف بالاسر المنتجة التي بدأت بـ ١٠٪ عام ٢٠٠٢ ومن ثم اعقبت تلك التجارب رؤية تنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان ضمن استراتيجية الدولة لمكافحة الفقر بقيادة بنك السودان

المركزي في العام ٢٠٠٦م حيث تبني رؤية استراتيجية لتطوير وتسمية قطاع التمويل الاصغر في السودان لتغطية الاسواق التي تحتاج لتلك الخدمات وذلك من خلال :

- انتهاج أسلوب تعددية المؤسسات
- تطوير إطار تنظيمي التمويل الاصغر
- إصدار اللوائح والضوابط المنظمة لمنح التراخيص والرقابة على اعمال مصارف التمويل الاصغر .
- تاسيس مؤسسات التمويل الاصغر
- بناء قدرات مقدمي الخدمات والمستفيدين منها على حد سواء

لتنفيذ استراتيجية بنك السودان المركزي لتطوير الصيرفة الاجتماعية والاقتصادية في مجال التمويل الاصغر انشئت وحدة التمويل الاصغر لتتولى تلك المسؤولية وذلك سعيا نحو إقامة مؤسسات مالية وغير مالية أكثر كفاءة وانشطة فاعلة في هذا الجانب بهدف ازالة الفقر وسط قطاعات المجتمع الأقل فقرا ودفع النشاط الانتاجي لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة في انحاء البلاد وفق ما خرجت به اتفاقية السلام .

٥- انشئت وحدة التمويل الاصغر في مارس ٢٠٠٧م كجهة مستقلة اداريا وماليا ، تتبع لقطاع المؤسسات المالية والنظم ، عملت الوحدة برسم السياسات الخاصة بتشجيع وتطوير الصيرفة الاجتماعية والتنمية في مجال التمويل الأصغر وذلك سعيا نحو إقامة مؤسسات وانشطة فاعلة في هذا الجانب بهدف ازالة الفقر وسط قطاعات المجتمع ورفع مستوى المعيشة ودفع النشاط الانتاجي لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة في انحاء البلاد وفق اتفاقية السلام واستنادا على ذلك عملت الوحدة بجهد جبار لدعم المؤسسات المصرفية وغير المصرفية الناشطة في هذا المجال من خلال

برامج مدروسة ومتكاملة لبناء القدرات الفنية والبشرية بهذه المؤسسات
إضافة الى خلق البنى والتشريعات المناسبة والتي تمكن من اتاحة الفرص
لنمو ممارسات وسياسات داعمة لمؤسسات التمويل الاصغر على سبيل
النجاحات العالمية المماثلة ووفق النظم المصرفية الإسلامية .

أهم مهام وحدة التمويل الاصغر :

أ. تشجيع وحفز التمويل الاصغر (النظامين الإسلامي والتقليدي) كاداة لتقديم
الخدمات المالية وغير المالية للفقراء الناشطين اقتصاديا والشرائح
الضعيفة وتخفيف حدة الفقر وترقية وتطوير التنمية الاقتصادية .

ب. تطوير السياسات والضوابط التي تحكم قطاع التمويل الاصغر واعادة النظر
في السياسات السابقة .

ج. تقديم خدمات التمويل الاصغر (إدخار ، قروض صغيرة ، تحويل ، تأمين
،) من خلال توفير التمويل بالجملة عن طريق البنوك والمؤسسات
المالية غير المصرفية لتسهيل عملي انسياب التمويل لهذه الشرائح من
موارد القطاع الحكومي وغير الحكومي

د. التطوير المؤسسي للمصارف ومؤسسات التمويل الاصغر من خلال برامج
التدريب وبناء القدرات وتطوير النظم والتعريف بافضل الممارسات
والتجارب العالمية .

هـ . تشجيع المصارف لتوفير الخدمة بمنحهم التمويل والحوافز .

و. دراسات السوق وتحديد الاحتياجات لتوفير أفضل الخدمات .

ومنذ تاسيس وحدة التمويل الاصغر عملت على إرساء دعائم وقواعد التمويل
الاصغربقوة ومساندة فنية ومالية ورقابية وبدعم وعون من البنك المركزي ووزارة
المالية ووزارة الرعاية الاجتماعية وديوان الزكاة والبنك الدولي وبرنامج الأمم
المتحدة الانمائي وايضاد وجهات أخرى عديدة ، حيث تمثلت أهم الانجازات التي

تحققت في الآتي:

اولا : السياسات والمنشورات :

١- في يوم السبت الموافق ٢٠/١٠/٢٠٠٧م اصدر بنك السودان المركزي منشورا للمصارف التجارية رقم (٢٠٠٧/١٨) عرف بموجهات عمل التمويل الاصغر بالمصارف تحفيزا وتشجيعا لها للعمل في مجال التمويل الاصغر حيث نص المنشور على خيارين لعمل المصارف كانت كالآتي :

- العمل عبر الإدارات والفروع القائمة بعد إعادة تهيئتها
- انشاء مؤسسات وفروع وشركات منفصلة

كما نص المنشور على عدد من الضوابط والموجهات الأخرى تمثلت في الآتي :

- ضوابط العمل مع المنظمات والجمعيات القاعدية - ضوابط تمويل المجموعات - ضوابط تمويل الافراد - مبالغ التمويل - التركيز الجغرافي - مراعاة النوع والتخصص) .

ايضا نص المنشور على أن يخصص ٧٠٪ من من المحفظة المخصصة للتمويل الاصغر والتي تبلغ ١٢٪ من اجمالي التمويل بالمصرف بالريف ، على أن يكون ٣٠٪ من الممولين من النساء .

٢- في يوم الاثنين الموافق ١٠ مارس ٢٠٠٨ اصدر البنك المركزي منشور رقم (٢٠٠٨/٥) حول الضمانات غير التقليدية المصاحبة للتمويل الاصغر وذلك لحفز المصارف لتوفير الخدمات ولأن معظم المستهدفين لا يمتلكون الضمانات التقليدية التي كانت تطالب بها المصارف مثل :

- ضمان المجموعة
- ضمان الوجوه والعمد والشيوخ
- ضمان حجز المدخرات
- رهن الممتلكات القيمة

• الرهن التجاري للممتلكات القيمة

٣- في يوم الاربعاء الموافق ٢٥ يونيو ٢٠٠٨ اصدر بنك السودان المركزي توجيهها للمصارف قضى فيه بعدم تحصيل الرسوم المصرفية والدمغات الحكومية من عمليات التمويل الاصغر وذلك في إطار التشجيع والتحفيز للمستهدفين من خدمات التمويل الاصغر .

٤- لمعرفة وحدة التمويل الاصغر بأهمية دور المنظمات والجمعيات القاعدية والمؤسسات ذات الصلة في التمويل الاصغر وذلك نظرا للخبرة الطويلة لهذه الجمعيات والمنظمات في العمل مع القواعد والتنظيمات المحلية فقد شكلت وحدة التمويل الاصغر بقيادة نائب مدير وحدة التمويل الاصغر لجنة عرفت فيما بعد باللجنة السباعية بالتعاون والتشبيك مع مفوضية العون الإنساني وهي الجهة المسؤولة رقابيا واشرافيا عن عمل تسجيل المنظمات والجمعيات ، وذلك للبحث والتشاور حول إمكانية تعديل القوانين الجارية لتصبح أكثر مرونة لعمل المنظمات والجمعيات الطوعية فيما يختص بتقديم خدمات التمويل الاصغر وقد كانت أهم المحاور التي بحثت فيها اللجنة :

- تعديل قانون تنظيم العمل الطوعي والانساني للعام ٢٠٠٦
- تحديد اسس وضوابط عمل المنظمات الوطنية والمنظمات الاجنبية والشبكات ذات الصلة بالتمويل الاصغر وذلك لتصبح أكثر مرونة مع الظروف الخاصة للتمويل الاصغر .

• محاور اللوائح المقترحة وفقاً لتصنيف حجم التمويل الاصغر .

ونتيجة لذلك تم عقد ورشة في يوم الثلاثاء الموافق ٢٩ ابريل ٢٠٠٨ بمباني أكاديمية السودان للعلوم المصرفية وكانت تحت شعار ورشة العمل التشاورية حول نتائج مباحثات اللجنة السباعية المشتركة بين وحدة التمويل الاصغر بينك السودان المركزي ومفوضية العون الإنساني حول دور المنظمات غير الحكومية

في التمويل الاصغر ، وقد شارك في الورشة أكثر من ١١٠ من مختلف المنظمات والجمعيات والجهات ذات الصلة ، وقد خاطب الورشة كلا من محافظ البنك المركزي ومفوض عام العون الإنساني ، وقد اوصت الورشة بتنفيذ توصيات اللجنة السباعية المشتركة .

٥- قام بنك السودان المركزي باصدار منشور رقم (٢٠٠٨/١٨) موجهاً التمويل الاصغر للمصارف والذي يوضح كيفية تقديم الخطة السنوية للتمويل الاصغر بالمصارف والتي تم تحفيزها بوضع ١٢٪ من محافظتها للتمويل الاصغر بطريقتين العمل عبر الإدارات والفروع القائمة أو عبر إدارات منفصلة ، ضوابط وموجهات التعامل مع المنظمات ومؤسسات التمويل الاصغر القاعدية ، ضوابط تمويل المجموعات والافراد .

٦- اصدر بنك السودان المركزي ضوابط لترخيص وعمل مصارف ومؤسسات التمويل الاصغر غير القابلة للودائع توضح تعريفات التمويل الاصغر شروط الترخيص لمصارف ومؤسسات التمويل الاصغر ، مجالات عمل مصارف ومؤسسات التمويل الاصغر ، العلاقة الرقابية بين البنك ومصارف ومؤسسات التمويل الاصغر .

ثانياً : التوعية ورفع الوعي بأهمية التمويل الاصغر :

لتوسيع ونشر ثقافة التمويل الاصغر توضح الأدوار الهامة التي يلعبها في الحراك الاقتصادي الاجتماعي قامت الوحدة بعدة مهام جاءت كالآتي :
خلال الفترة من ١٢-١٤ نوفمبر ٢٠٠٧ عقد المنتدى التشاوري الأول حول التمويل الاصغر برعاية البنك المركزي والبنك الدولي ووحدة التمويل الاصغر وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وايفاد وشركة زين للاتصالات بحضور ٣٠٠ شخص مثلو جهات الاختصاص (بمشاركة ١٥٠ شخص من العديد من الدول الخارجية)

كما تعاقدت وحدة التمويل الاصغر مع اذاعة الخرطوم F.M لبث العديد من الحلقات حول ماهية واهمية التمويل الاصغر ومناقشة العديد من القضايا العالقة بمشاركة قيادات وموظفي وحدة التمويل الاصغر خلال الفترة من ابريل ٢٠٠٧ الى يونيو ٢٠٠٨ حيث تمت اذاعة عدد ٣٠ حلقة تمحور اهتمام كل منها بقضية من قضايا التمويل الاصغر .

كما تقوم الوحدة بعقد منتديات شهرية تعقد في الاربعاء الأخير من كل شهر تناقش فيها العديد من قضايا التمويل الاصغر لزيادة الوعي ويكون ذلك بحضور عدد من الجهات والمؤسسات ذات الصلة هذا بالإضافة الى عملاء التمويل الاصغر ، حيث تم حتى الان عمل ١٦ منتدى طرح من خلالها العديد من الاوراق المختصة بمتعلقات التمويل الاصغر وكانت تفاصيلها كالآتي :
وكذلك العديد من النشرات والحوارات بالصحف السودانية اليومية .

ثالثا : من حيث تقديم الدعم المالي لمؤسسات ومصارف التمويل الاصغر :

ادراكا منا بأهمية تطوير بيئة التمويل الاصغر ماليا وتحفيزا لتطوير المشروعات الصغيرة في جميع ولايات السودان فقد قامت وحدة التمويل الاصغر باتخاذ الخطوات التالية :

١. مشاركة البنك الزراعي السوداني لتمويل مشاريع البستنة في كل ولايات الشمالية ونهر النيل وسنار بمساهمة مالية بلغت ٣٤ مليون جنيه سوداني
٢. مشاركة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية لتمويل كل من ولايات كسلا ، جنوب دارفور ، النيل الازرق ، شمال كردفان ، الجزيرة ، سنار والنيل الابيض بمساهمة مالية بلغت ١٠ مليون جنيه سوداني .
٣. مشاركة مصرف المزارع التجاري لتمويل كل من ولايات الخرطوم ، البحر الاحمر ، كسلا ، القضارف ، الجزيرة ، سنار ، النيل الازرق .
٤. مشاركة بنك التنمية التعاوني لتمويل الاعمال الصغيرة في كل ولايات

- الخرطوم ، البحر الاحمر ، الجزيرة بمساهمة مالية بلغت مليون جنيه سوداني .
٥. مشاركة بنك الثروة الحيوانية لتمويل كل ولايات الخرطوم ، القضارف ، غرب كردفان ، النيل الابيض بمساهمة مالية بلغت ٢ مليون جنيه سوداني.
٦. مشاركة مصرف التنمية الصناعية لتمويل كل ولايات الخرطوم ، الجزيرة ، النيل الابيض بمساهمة مالية بلغت ١٠ مليون جنيه سوداني .
٧. مشاركة بنك العمال الوطني لتمويل كل من ولايات الخرطوم ، الجزيرة ، النيل الابيض ونهر النيل .
٨. مشاركة البنك العقاري التجاري بمساهمة مالية بلغت ١٥ مليون جنيه سوداني بولاية القضارف .
٩. مشاركة مؤسسة التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم لتمويل الاعمال الصغيرة بالولاية بمساهمة مالية بلغت ٤ مليون جنيه .
١٠. المساهمة في راس مال بنك الأسرة بنحو ٢٠٪ من اجمالي راس مال البنك والبالغ قدره ١٠٠ مليون دولار امريكي وهو أول بنك متخصص في التمويل الاصغر .
١١. مساعدة المؤسسات التي لديها رغبة في التحول لمؤسسات تمويل اصغر كمؤسسة التنمية الاجتماعية للمعاشيين ومؤسسة التنمية الاجتماعية بتقديم الدعم الفني والمالي .
- موقف الأداء في التمويل والمساهمات الرأسمالية في التمويل الاصغر :-**
- تتم متابعة الأداء من خلال برنامج الراجعة الالكترونية الشهرية لكل مصرف والتي توضح التمويل المنفذ خلال الشهر ، التمويل التراكمي ، عدد الممولين ، متوسط التمويل ، التمويل القائم ، السداد ، نسبة التنفيذ على سبيل المثال :

اسم البنك	المبلغ المخصص	التمويل المنفذ خلال شهر اكتوبر	عدد الممولين	متوسط التمويل	السداد	نسبة التنفيذ
الزراعى السودانى	34,000.000	1.287.207	2.744	5.199	0.000	46%
بنك الثروة الحيوانية	7,000.000	29.000	351.000	6.118	331.281	31%
مؤسسة التنمية الاجتماعية	7,000.000	743.132	6.958	995.000		111%
بنك المزارع التجارى	25,000.000	1.310.053	5.576	2.626		61%
بنك العمال الوطنى	3,000.000	284.606	472.000	6.876		114%
بنك التنمية الصناعية	10,000.000	115.000	3.769	2.717	905.917	99%
مصرف الادخار	15,000.000	792.320	2.336	3.427		64%
بنك التنمية التعاونى	1,000.000	69.597	176.000	5.703	205.526	106%
البنك العقارى	15,000.000	876.300	1.286	1.455	117.268	15%
المجموع/ متوسط	115.000.000	5.507.215	23.668	2.598		72%

المساهمات الرأسمالية بمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة :

كما قامت الوحدة بالمساهمة في رأسمال عدد من المؤسسات والبنوك حسب

الجدول التالي :

اسم المؤسسة	المبلغ المخصص	مساهمة في رأس المال	مشاركة
بنك الأسرة	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٠
مؤسسة شمال كردفان	٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
مؤسسة جنوب كردفان	٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
مؤسسة النيل	٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
	٣٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٦,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠

رابعا : من حيث بناء القدرات وتقديم الدعم الفني لمؤسسات ومصارف التمويل الأصغر :

للعى التام بأهمية خلق جانب عرض فعال وملائم مواكب لمتطلبات واحتياجات جانب الطلب فقد قامت الوحدة بعمل التالي :

- في إطار التدريب الداخلي : تم عمل دورات تدريبية وذلك خلال الفترة من أغسطس ٢٠٠٧ إلى إبريل ٢٠٠٨ تحت إشراف خبراء اجانب ممثلون لمدرسة فراكفورت للإدارة والتمويل وذلك لتتوير عددا من مدراء عموم البنوك وتدريب مدراء الفروع والادارات وضباط الاقراض (وبلغ عددهم ٢٢٠) غطت هذه الدورات كيفية التعامل مع صغار المنتجين ومهارات التمويل الأصغر ومخاطر التمويل الأصغر ومختلف الموضوعات التي تتعلق بالتمويل الأصغر .
- ومواصلة لتعزيز ثقافة ومهارات التمويل الأصغر فقد تم عمل دورتي

- تدريب خارجيتين لكل من دولة اندونيسيا ودولة يوغندا للافراد الذين تم تدريبهم داخليا وذلك من اجل اكتساب الخبرة والاحتكاك بالتجارب العالمية والدولية وذلك تحت اشراف شركة باكت للتدريب والاستشارات.
- كذلك قامت وحدة التمويل الاصغر بتدريب منسوبي وموظفي بنك الأسرة والبنك العقاري على مهارات التمويل الاصغر وسبل الإدارة والعديد من الموضوعات الأخرى التي من شأنها تطوير مقدراتهم لتفعيل التمويل الاصغر بالطرق السليمة
- كما قامت الوحدة بتعيين مدرسة فرانكفورت للتمويل والادارة ستعمل على خلق بيئة فاعلة ومستدامة لمؤسسات التمويل الاصغر في السودان لادارة مرفق السودان للتمويل الاصغر كشراكة بين صندوق المانحين وبنك السودان براسمال بلغ ٢٠ مليون جنيه SMDF وذلك تحت اشراف مباشر من وحدة التمويل الاصغر .

خامسا : البحوث والدراسات :-

- مواصلة لمجهودات الوحدة في قراءة السوق وصولا لتقديم أفضل الخدمات فقد تم الآتي :
- الجوانب القانونية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (شركة يونيكونز)
- الضمانات المصاحبة ودورها في توسيع نطاق التمويل الأصغر في السودان: قامت بتلك الدراسة (شركة يونيكونز للاستشارات) والتي جاءت لحصر الضمانات غير التقليدية والتي من شأنها توفير خدمات التمويل لأكبر عدد ممكن من المستهدفين الذين تعتبر الضمانات التقليدية العائق الكبير امام استفادتهم من الخدمات التمويلية ، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات والتي اعقبها منشور الضمانات التقليدية العائق الكبير امام استفادتهم

من الخدمات التمويلية ، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات والتي اعقبها منشور الضمانات غير التقليدية المصاحبة لعمليات التمويل الاصغر رقم ٢٠٠٨/٥ ومن ثم تعديل المنشور ليتضمن عدد اكبر من الضمانات

• المرشد الايضاحي للتمويل الاصغر (وحدة التمويل الاصغر) تطرق لثلاث محاور :

• المحور الأول : يتضمن القرارات الاستراتيجية ، نموذج إدارة التمويل الاصغر المقترح ويتضمن الهيكل التنظيمي المقترح لادارة التمويل الاصغر والكفاءة المستهدفة والانتشار والتقارير المنتظمة .

• المحور الثاني تناول القرارات المرحلية ، إعداد برنامج التمويل الاصغر : بالمصرف أو المؤسسة لغرض التمويل (مصادر المصرف المخصصة للتمويل الاصغر ، الموقف الحالي أهداف البرنامج ، التسويق ، صبح التمويل ، المتابعة وتطوير سبل الأداء ، خطة التنفيذ والزمن المقترح لالنتهاء من البرنامج .

• المحور الثالث : أشتمل على عدد من الملاحق الهامة وهي (المبادئ الأساسية للتمويل الاصغر ، معايير اختيار العملاء ، دراسة الوضن الراهن، التقييم بالنقاط ، خطة المتابعة والتقييم الشهرية ، استثمار متابعة تمويل العميل ، دستور جرامين ، النظام الداخلي لجرامين ، تعريف المصطلحات الأساسية في التمويل الاصغر .

• دراسة مختصر حصر التجارب السودانية في التمويل الاصغر .
• ورقة حصر المنظمات العاملة في التمويل الاصغر .

تم التوجيه والتنسيق باعداد الدراسات التالية التي تم اعدادها بواسطة عدد من الجهات ذات الصلة وقامت الوحدة بالاشراف والتنسيق لاعدادها :

• دراسة مسح السوق ولاية الخرطوم للتمويل الاصغر والتي اعدتها مؤسسة

- بلانت فاينانس الفرنسية .
- دراسة سوق ولاية شمال كردفان والتي اعدتها باكت للاستشارات والتدريب المتخصصة في التمويل الاصغر .
- دراسة سوق ولاية جنوب كردفان والتي اعدتها باكت للاستشارات والتدريب المتخصصة في التمويل الاصغر .
- دراسة سوق الولاية الشمالية والتي اعدتها الدكتور جعفر فرح الخبير في التمويل الاصغر .
- دراسة جدوى اعدتها بنك الجودة للتمويل الاصغر (بنك تمويل اصغر تحت الانشاء)
- كما تقوم إدارة البحوث باكاديمية السودان للعلوم المصرفية باعداد بحث متكامل عن التمويل الاصغر بالسودان بدعم تمويل من بنك السودان المركزي .
- قامت الوحدة بتبني دراسة الرسوم المفروضة على صغار المنتجين من قبل الجهات الحكومية المختلفة وذلك بغرض عرض هذه الرسوم على الجهات الحكومية المختلفة وذلك بغرض عرض هذه الرسوم على الجهات المختصة بصنع القرار من ثم التخفيف على المنتج الصغير ، وبناءً على نتائج وتوصيات تلك الدراسة صدر منشور اعفاء عمليات التمويل الاصغر من كل الرسوم والدمغات .

المحور الرابع (التمويل الاصغر)

- في إطار أهداف سياسات بنك السودان المركزي للعام ٢٠٠٨م والتي تمثلت في تحريك النشاط الاقتصادي بتوفير مزيد من الموارد للقطاع الخاص بدعم القطاعات الانتاجية والقطاعات ذات الاولوية خاصة القطاع الزراعي وقطاع الصادرات غير البترولية وقطاع التمويل الاصغر وقطاع الاسكان الشعبي والريفي ، جاءت سياسات التمويل الاصغر لتحقيق تلك الأهداف على النحو التالي :-
١. يشجع بنك السودان المركزي المصاف الإسلامية والتقليدية على تخصيص نسبة الـ ١٢٪ كحد ادنى من محفظة التمويل في أي وقت لقطاع التمويل الاصغر وذلك في إطار توجيه المزيد من الموارد للتخفيف من حدة الفقر .
 ٢. على المصارف انشاء ادارات أو وحدات للتمويل الاصغر برئاستها لاعداد وتقديم خططها السنوية للتمويل الاصغر وفقا للضوابط والموجهات الواردة في منشور موجهات التمويل الاصغر للمصارف رقم ٢٠٠٧/١٨ بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٠
 ٣. تفعيل دور المصارف في تمويل قطاع التمويل الاصغر وذلك لخلق ازرع مصرفية للتمويل الاصغر بالمصارف وتطوير وحدات التمويل الاصغر القائمة ببعض المصارف وتزويدها بقوى عاملة مدربة ومؤهلة في مجال التمويل الاصغر .
 ٤. يجوز للمصارف تاسيس فروع قائمة بذاتها لتقديم خدمات التمويل الاصغر بعد موافقة بنك السودان المركزي .

٥. بجوز للمصارف انشاء شركات التمويل الاصغر تابعة لها ، وذلك بموجب لائحة ترخيص وعمل مصارف التمويل الاصغر لسنة ٢٠٠٦ (تعديل ٢٠٠٧).
٦. على المصارف التي ترغب في استخدام الصيرفة المتنقلة (The Mobile Banking) لخدمة زبائنها في التمويل الاصغر ، الحصول على الموافقة المسبقة من بنك السودان المركزي .
٧. بناء قدرات الأفراد والمؤسسات التي تقوم بتنفيذ عمليات التمويل الاصغر وذلك بالتنسيق مع وحدة التمويل الاصغر مع وضع الإطار الرقابي والمتابعة لهذه المؤسسات .
٨. على المصارف وضع الأسس والضوابط الداخلية التي تمكنها من خفض تكلفة التمويل الاصغر ، على أن يتم تقديم الضوابط لوحدة التمويل الاصغر بينك السودان المركزي لاجازتها والعمل بها كمؤشر لتحديد ارباح خدمات التمويل الاصغر المقدمة من المصارف .
٩. على المصارف القيام بالتغطية والتوعية الاعلامية للشرائح الضعيفة وذلك لمحاربة الفقر كسياسة للدولة للعام ٢٠٠٨م وكنشاط ربحي بالنسبة للمصارف وذلك بالتنسيق مع وحدة التمويل الاصغر بينك السودان المركزي .
١٠. يشجع بنك السودان المركزي انشاء مؤسسة لضمان تمويل القطاعات الصغيرة والاستفادة من نطاق الخدمات التأمينية بعد اجازتها من الهيئة العليا للرقابة الشرعية والعمل على جذب خدمات ضمان الائتمان الدولية.
١١. على المصارف العمل على دفع عائدات التي يدخرها اعضاء منظمات المجتمع المحلي ، من خلال تجميع المدخرات واستثمارها في آلية مدررة

للدخل ، خلال الفترة التي تجمد فيها كوديعة استثمارية وضمانا جزئيا لمحفظة التمويل .

١٢. على المصارف العمل على تبسيط الإجراءات والمرونة في الضمانات والبحث عن بدائل للضمانات التقليدية ، توسيع نطاق استخدام ضمان المؤسسات كطرف ثالث عن طريق مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات واتحادات العمال .

١٣. التعاون والتنسيق مع جهات الاختصاص في الحكومة والمصارف والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية والإقليمية الاستفادة من التجارب الخارجية في هذا المجال .

محلل : جدول يوضح نسبة تنفيذ نسبة الـ ١٢٪ نوفمبر ٢٠٠٨م

م	البنك	التمويل الاصغر المنفذ
١	الزراعي	١٠٤,٩٠٤,٠٠٩
٢	الادخار	٧٥,٨٩٧,٠٠٠
٣	ابوظبي الوطني	٠
٤	الأهلي	٢٠٩١٢٢٨
٥	المزارع	٢٢٩٨٦٤٥٢
٦	التنمية التعاوني	٨٤٤٨٥٢٧
٧	فيص الإسلامي	٢٣٣٧٨٠
٨	الجزيرة	٢٠,٩٣٦

٥٠٩٥٧٨٢	الإسلامي	٩
.	السلام	١٠
٤٦٥١٤٩٠	العمال الوطني	١١
٥٠٩٨٢٤١	العقاري	١٢
١٣٦٦٨٩	الخرطوم	١٣
٤٢٢٢٤٦٤	امدرمان	١٤
٥٠٠٠٠	الفرنسي	١٥
٣٢٢٢٥٦٤	الثروة الحيوانية	١٦
١٢٩,٨٢٥	التيلين	١٧
١٠١٣٩٣٢٠	التنمية الصناعية	١٨
١٧٢٤٢١٣	البركة	١٩
٩٧,٢٢٥	النيل الازرق المشرق	٢٠
.	الاستثمار المالي	٢١
٣٦,٨٤٣	السعودي السوداني	٢٢
.	بيبلوس	٢٣
.	السوداني المصري	٢٤
٥,٥٤٥,٣٠٦	الشمال الإسلامي	٢٥
.	الساحل والصحراء	٢٦

٦,٠٨٨,٢١١	الأسرة	٢٧
١٥٨٠٨٠١	التضامن	٢٨
.	المال المتحد	٢٩
١,٥٧٥,٩٤٩	ايفوري	٣٠
١,٧٩٢,٤١١	تممية الصادارات	٣١
.	الامارات	٣٢
٢٦٥,٧٥٩,٢٦٦	الجملة	

جملة التمويل الاصغر ٢٦٥,٧٥٩,٢٦٦

جملة التمويل ١٥,٦٩٥,٤٣٧,٠٠٠

نسبة التمويل الاصغر الى التمويل الكلي ٢٪

مراجع :

- استراتيجية التمويل الاصغر
- سياسة بنك السودان المركزي للعام ٢٠٠٨
- تقارير وحدة التمويل الاصغر الشهرية

لمزيد من المعلومات الرجاء التكرم بزيارة موقع الوحدة على الانترنت

www.mfu-cbos.gov.sd

الورقة الثانية : (جانب الطلب رؤيا اجتماعية)

إعداد وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

مقدمة :

يأتي إعداد هذه الورقة استكمالاً لورقة بنك السودان وتركز الورقة على جوانب الطلب الفعال دون إهمال تداخلات العرض والطلب وتأثيرتهما المتبادلة. وتقدم الورقة رؤية اجتماعية ومجتمعية وبطبيعتها فهي ورقة حوارية تقوم على فرضية تكامل الجهود الوطنية.

ونقرر بداية أنه وحسب تجارب الدول التي تم فيها نجاح وتوطين صناعة التمويل الأصغر هي الدول التي اعتمدت إستراتيجيات وطنية لتنمية المنشآت الصغيرة والدول التي أنشأت هيئات ومجالس لترقية المنشأة الصغيرة.

نبدأ الورقة بإطار مفاهيمي ومن ثم نلقي الضوء على عدد من القضايا المختلفة لنجاح صناعة التمويل الأصغر والأمل أن تسهم الورقة مع الأوراق الأخرى في رسم معالم إستراتيجية وطنية.

تجدر الإشارة بان وزارة الرعاية الاجتماعية بحكم ولايتها واختصاصات الوحدات المكونة لها تمثل مرجعية وطنية للعمل الاجتماعي.

ومن ضمن هذه الاختصاصات تنسيق مشروعات الفقر وبرنامج التكافل الاجتماعي.

في هذا الإطار يعتبر برنامج الزكاة رائداً في التصدي لمكافحة مختلف

أنماط الفقر بالإضافة لجهد ديوان الزكاة والصناديق. تضمنت سياسات الوزارة تعبئة موارد إضافية لتحقيق التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر استهدافاً للعون الخارجي والتمويل المصرفي وظلت تطرق على الصيرفة الاجتماعية ويعتبر تبني البنك المركزي استجابة طيبة لهذه الدعوة وتطوراً إيجابياً.

من ناحية ثانية رغم عدم اعتماد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر ظلت الوزارة ترصد الجهود الوطنية المبذولة في التصدي للظاهرة طرح تقرير عام ٢٠٠٦م المقدم لمجلس الوزراء بالإضافة لرصد الجهود المبذولة . الجيل الثاني لإستراتيجيات الفقر بما في ذلك الملكية والقيادة الوطنية لإستراتيجيات الفقر والانتقال من الإغاثة والمعونة الإنسانية إلى الشراكة التنموية مع العالم وقد أجاز مجلس الوزراء التقرير بقراره رقم (٤٠٧) في ١٩ نوفمبر ٢٠٠٦م كما قرر تكوين مجلس تنسيقي ليتولى إعداد إستراتيجية مكافحة الفقر ويتابع تنفيذها وان تقوم وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل بالتنسيق مع وزارة التعاون الدولي بتوجيه العون الخارجي المقدم لمكافحة الفقر لانفاذ مشروعات تحدها اولويات الدولة.

وقد أدت هذه التطورات إلى نقلة نوعية في تركيز البرامج والسياسات والهيكل.

حيث أصبح مجال التركيز على خلق بيئة تمكينية لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأداة لمحاربة الفقر وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى كما تم إعادة هيكلة مركز مشروعات الفقر ليشتمل إدارة خاصة بتنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الأصغر.

وتشير الأزمات المالية العالمية وحالة الركود وانخفاض أسعار البترول وتباطؤ سوق الصادرات الأخرى لضرورة توسيع السوق الوطني إنتاجاً واستهلاكاً. الورقة الحالية محاولة في تعزيز الطلب الفعال على التمويل الأصغر وتهيئات

المستهدفين به من الاستفادة التامة من العرض المتاح.

١- نحو مفهوم وطني:

أي نشاط إنساني مثل الإنتاج والاستهلاك وتمويل الأنشطة تشارك فيه قوى فاعلة عديدة ومختلفة يجب أن يستند على تعريف (جامع، مانع) بمتابعة الأدبيات بدءاً بأدم أسمت رائد المشروعات الحرة والمبادرة الفردية وانتهاءً بالمعاصرين من علماء الاجتماع والاقتصاد فأن الريادة وأحداث المشروعات الصغيرة هو التقاء بين ثلاثة عوامل أساسية:-

الأول: يتمثل في وجود محيط اقتصادي ومؤسسي عام مناسب خاصة:-
وجود إطار تشريعي يحث على المبادرة.

وجود مؤسسات إقراض توفر الظروف الملائمة للتمويل.
وجود جهاز تدريب لتوفير الشروط المهنية للريادة.

الثاني: يتمثل في وجود قطاع ريادي قادر على تحويل الموارد المالية إلى استثمار منتج.

الثالث: مرتبط بالبيئة الثقافية للمجتمع التي تمثل بعداً أساسياً في دينامية الريادة.

مما يعني أن التمويل الأصغر حركة مجتمعية يمثل توفر التمويل جزءاً منها في هذا الإطار جاءت خطة وزارة الرعاية الاجتماعية متضمنة تهيئة بيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية وقانونية لنجاح المشروع الصغير والتمويل الأصغر..
وفيما يلي نلقي الضوء على بعض المصطلحات:

المشروع الصغير: يعرف بحجم العمالة وحجم رأسمال ونوع التكنولوجيا والتعريف الغالب عالمياً بحجم المنشأة أي عدد العاملين، ليس هنالك تعريف دولي متفق عليه إنما ترك الأمر لحرية الدول لتحديد التعريف حسب خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية فنجد في تجربة الاتحاد الأوروبي تعريف المنشأة الصغيرة والمتوسطة تعرف بالتالي لا يتجاوز عدد العاملين فيها (٢٥٠) عامل وتصل إلى ٥٠٠ عامل في

فرنسا أما في الدول العربية تصل حتى ٢٠٠ في تونس ، والجدول التالي يوضح المنشأة الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال:

حجم المنشأة	عدد الأعوان
المنشأة متناهية الصغر Micro enterprise	بين ١ و ٥ وأحياناً بين ١ و ١٠
المنشأة الصغيرة	بين ١١ و ٤٩ وأحياناً بين ١١ و ١٠٠
المنشأة المتوسطة	بين ٥٠ و ١٠٠ وأحياناً حتى ٢٥٠

وبمراجعة المسح الصناعي ٢٠٠١م نقترح التعريف الآتي للمنشأة الصغيرة في السودان.

المنشأة متناهية الصغر	عدد العمال المعاونين بين ١ إلى ٤
المنشأة الصغيرة	بين ٥ و ٩
المنشأة المتوسطة	بين ١٠-٤٩

وما فوق ذلك يعتبر منشأة كبيرة

أما من ناحية التقانة فيمكن استخدام أي تقانات وسيطة أو متقدمة ويتحدد على ضوء ذلك حجم رأس المال.

نلاحظ أن التمويل الأصغر حسب رؤية بنك السودان يقتصر على التمويل التشغيلي قصير المدى ولا يوفر تمويل إقتناء أصول. تجدر الإشارة الى أن الفقر له أبعاد عديدة منها فقر الدخل وفقر القدرات وفقر الأصول والفقر الطارئ والفقر المؤقت. وهناك ضرورة لوجود مؤسسات تنمية رأسمال وتتضمن خطط الوزارة تمكين الفقراء من الوصول للائتمان والأصول الإنتاجية سواء من المصارف أو من مؤسسات مالية أخرى .

تعريف التمويل الأصغر :

صاغ البنك المركزي تعريفات التمويل الأصغر ومكوناته ، بيد أن تلك التعريفات تعددت مفرداتها و تباينت فى مضامينها مع التعريفات التي جاءت فى ذات الموجهات التي بنيت عليها إستراتيجية التمويل الأصغر وإن كان المفهوم واحد . ولعل هذا التباين سبب بعضا من اللبس للكثيرين ، فتباعدت وتفرقت التعريفات ، وذهب كل مذهبه الذي يعتقد أنه يحقق أهدافه على غرار (كل شيخ له طريقته).

والأمر ليس مستغربا على اعتبار أنه مازال حديث عهد ، ولكن ما يقلق فى ذلك تبعثر الجهود وتبددها فى خضم بحر الفقر المتلاطم . فالأمر إذن يحتاج بعضا من التدبر وإمعان النظر ، فى إطار التقييم والتقييم لإنجاح تجربة يعتد بها لانطلاقة مشروع عظيم هو إرساء أفضل الممارسات للتمويل الأصغر بالسودان .

أولاً : تعريفات بنك السودان المركزي :

- جاء تعريف بنك السودان المركزي للتمويل الأصغر ومحدداته ضمن لائحة شروط الترخيص لمصارف التمويل الأصغر لسنة ٢٠٠٦ { مادة ٢ فقرة أ } على النحو التالي :

١- التمويل الأصغر : يقصد به التسهيل الممنوح للفرد أو مجموعة من المقترضين الذين ينتج دخلهم الأساسي من الأنشطة التي تتضمن الإنتاج وبيع السلع والخدمات بحيث لا يتجاوز الحد الأعلى ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار (١٠,٠٠٠ جنيه سوداني) أو حسب ما يقرره البنك من وقت لآخر .

- الشخص الفقير : يقصد به الشخص الذي يقل دخله خلال العام عن الحد الأدنى الخاضع للضريبة المنصوص عليه في قانون ضريبة الدخل الشخصي .

- عميل التمويل الأصغر : يقصد به الشخص الذي يمتلك دخل شهري لا يزيد عن ضعف الحد الأدنى للأجر الشهري لكل شخص في السودان أو إجمالي إصول منتجة _ بخلاف تكلفة الأرض _ لا يزيد عن ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار (١٠,٠٠٠ جنيه سوداني) ولا يكون عاملاً نظامياً في أي مؤسسة ولا يقل عمره عن ١٨ سنة أو يزيد عن ٦٠ سنة .

- مصرف التمويل الأصغر : يقصد به أي شركة مرخصة للاستمرار في تقديم الخدمات المالية الصغرى كالادخار والتمويلات والتحويلات النقدية المحلية والخدمات المالية الأخرى التي يحتاج إليها الفقير النشط اقتصادياً والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتصرف أو توسيع أعمالهم .

٢- وفي موجّهات سياسة التمويل الأصغر للبنك المركزي جاء الأمر كما يلي وحدة التمويل الأصغر تتولى مسؤولية تنفيذ إستراتيجية بنك السودان المركزي لتطوير الصيرفة الاجتماعية والاقتصادية في مجال التمويل الأصغر وذلك سعياً نحو إقامة مؤسسات وأنشطة فاعلة في هذا الجانب , بهدف إزالة الفقر وسط

قطاعات المجتمع الأقل فقرا ودفعت النشاط الإنتاجي لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة في أنحاء البلاد وفق ما إخطته إتفاقية السلام .
إستنادا على ذلك , ستعمل الوحدة بجهد لدعم المؤسسات المصرفية وغير المصرفية النشطة فى هذا المجال من خلال برامج مدروسة ومتكاملة لبناء القدرات الفنية والبشرية بهذه المؤسسات , علاوة على خلق البنى والتشريعات المناسبة والتي ستمكن من إتاحة الفرص لنمو ممارسات وسياسات داعمة لمؤسسات التمويل الأصغر على سبيل النجاحات العالمية المماثلة ووفق النظم المصرفية الإسلامية والتقليدية .

وعليه جاءت التعريفات الهامة على النحو التالى :

- التمويل الأصغر: المقصود به توفير الخدمات المالية والمصرفية وهى فى المقام الأول التمويل والأوعية الادخارية التي تقدم للعملاء من الفقراء النشطين إقتصاديا غير القادرين على الحصول على الخدمات التى تقدمها مؤسسات مالية رسمية . ونعنى به التمويل الأقل من أو الذى يساوى واحد مليون دينار { ١٠,٠٠٠ جنية } فى المرحلة الأولى .

- عملاء التمويل الأصغر: هم الفقراء النشطين إقتصاديا ”غير المعوزين“ والفقراء المهمشين الذين يعملون فى وظائف متدنية الأجر ، المستبعدين من النظام المالى الرسمى .

- مؤسسات التمويل: هى البنوك أو المؤسسات العاملة فى هذا المجال بشكل رسمى ووفق مرسوم قانونى محدد لهويتها وطبيعة أنشطتها .

لو أننا أمعنا النظر فى مفردات ومحددات التعريفات السابقة لوجدنا :

١- تعددية مربكة فى إستخدام المصطلحات :-

فبينما يرد تعريف التمويل الأصغر على أنه تسهيل يمنح لفرد أو مجموعة على أساس مصدر الدخل الأساسى شريطة عدم تجاوز هذا {التسهيل} ١٠,٠٠٠ جنية

، يرد في مرة ثانية على أنه خدمات مالية صغرى دون تحديد سقف له وفي مرة
ثالثة يرد على أنه خدمات مالية ومصرفية.

٢- تباين شاسع في إعتقاد معايير واضحة تحدد التعريف المراد به الفقر
فمرة حدد الشخص الفقير على أساس دخله خلال العام ، بينما حدد في
مرة ثانية على أساس دخله الشهري وفي مرة ثالثة دخلت الأصول كمحدد للفقر
شريطة ألا تزيد قيمتها عن ١٠,٠٠٠ جنيه . ثم تدخلت إستدامة العمل وموسميته
والعمر كمحددتين إضافيين لتوصيف الفقير .

٣- محددات عميل التمويل تقصى جل الفئة المستهدفة بالتمويل الأصغر في
السودان :-

يأتى المحدد الأخطر للفئة المستهدفة والذي حدد الفئة المستهدفة بالفقراء
النشطين إقتصاديا ، وبهذا فهو يقصى ٥٦% من الفئة التي يجب أن يستهدفها
التمويل الأصغر في السودان وإن كان قد سماهم في مرة لاحقة بالأقل فقرا
وغير المعوزين“ والفقراء المهمشين الذين يعملون في وظائف متدنية الأجر على
الرغم من تحريم إستهداف هؤلاء في مرحلة سابقة .

وبين هذا وذاك يحتر المرء .. ويتوه واضع السياسات .. ويضل الممارس
الطريق في ينفذها وبجريرتهم يفقد الفقير المستهدف حقه الإجماعى في
التمويل الأصغر ولكأنى به قد حكم عليه بتأييدة في سجن الفقر .

ثانيا : تعريفات الشبكة العربية للتمويل الأصغر :

أما شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنابل) فقد إعتمدت المفهوم
والتعريفات التالية والتي فى الأصل هى ذات التعريفات المعتمدة لدى المجموعة
الإستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) :١

المقصود بالتمويل الأصغر :

١ - الموقع الإلكتروني لشبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنابل)

فى نظر الغالبية ، التمويل الأصغر هو تقديم قروض صغرى لأسر غاية فى الفقر وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء فى أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى . ولكن دائرة التمويل الأصغر قد إستعت على مرور الزمن لتشمل مزيدا من الخدمات (الإقراض والإدخار والتأمين ... إلخ) وذلك نظرا لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن إستعصى عليهم الإنتفاع من المؤسسات المالية الرسمية القائمة.

وقد كانت بدايات تجربة القروض الصغرى فى بنجلاديش والبرازيل وعدد آخر من البلدان منذ نحو ثلاثين عاما ولكنه بلغ أوجه فى ثمانينات القرن الماضى . فلقد تجنب الوقوع فى أخطاء النظام السابق للإقراض التتموى وذلك بالإصرار على السداد ، وفرض نسبة فائدة لتغطية تكاليف القرض والتركيز على العملاء(الزبائن) الذين كانوا يعتمدون فيما مضى على القطاع غير الرسمى فقط للحصول على القروض اللازمة . وهكذا إنتقل محور إهتمام التمويل الأصغر من مجرد صرف القروض إلى بناء مؤسسات محلية قادرة على البقاء والإستمرار لخدمة الفقراء .

وبذلك أصبحت القروض الصغرى بمثابة مبادرة قطاع خاص لا تهدف للربح وبعيدة عن أى خط سياسى صريح ، وعلى هذا النحو فاق أداء القروض الصغرى أداء سائر أشكال الإقراض التتموى.

وقد إنصب تركيز التمويل الأصغر على تقديم منتج إقراض موحد المعايير ، ولكن الفقراء {مثلهم مثل سائر البشر} بحاجة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التى تمكنهم من بناء الأصول/الموجودات وتأمين الإستهلاك وحماية أنفسهم من المخاطر .

ومن ثم ترى {سنابل} :ضرورة التوسع فى مفهوم التمويل الأصغر، والتحدى هو إيجاد طرق فعالة يُعتمد عليها فى سبيل إثراء التمويل الأصغر بمزيد من

الخدمات المتنوعة . وبذا جاءت تعريفاتها على النحو التالي :

عملاء التمويل الأصغر : إن عملاء (زبائن) التمويل الأصغر هم فى العادة من ذوى الدخل المحدود غير القادرين الى الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية وهم غالبا من أصحاب المشاريع الصغرى المشغولين لحسابهم الخاص والذين يديرون أنشطتهم الإقتصادية فى أغلب الأحيان - من منازلهم.

وفى المناطق الريفية يكون عميل (زبون) التمويل الأصغر عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلا متواضعا مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة. أما فى المدن فتتسم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع مثل أصحاب المتاجر ، مقدمى الخدمات ، الصناعات الحرفيين ، والباعة المتجولين وغيرهم . إن عملاء التمويل الأصغر هم الفقراء وغير الفقراء المعرضون للفقر والذين لديهم مصدر دخل ثابت نسبيا . والجدير بالذكر أن الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية مرتبط إرتباطا مباشرا بحجم دخل الفرد ، فكلما إزداد فقر الفرد ضعف الأمل فى إمكانية وصوله إلى هذه المؤسسات الرسمية.

ومن ناحية أخرى ، كلما إزداد فقر الفرد إزدادت تكلفة التعاملات المالية غير الرسمية والتي قد لا تفى - رغم ذلك - بإحتياجات الفقراء من الخدمات المالية وبالتالي يتحول عنها الفقراء ليصبحوا من عملاء التمويل الأصغر.

ومع إزداد خدمات التمويل الأصغر وتنوعها ينمو حجم سوق التمويل الأصغر فحجم الإقبال على خدمات الإيدار والتأمين والتحويلات يفوق حجم الإقبال على القروض الصغرى بمفرده . على سبيل المثال ، الفلاح الفقير ربما لا تكون لديه الرغبة فى الإقتراض بل يفضل البحث عن طريقة آمنة لحفظ أمواله وحصيلة نشاطه فى الموسم الزراعى بدلا من إستهلاك هذه الأموال لإشباع المتطلبات المعيشية على مر الأيام .

مؤسسات التمويل الأصغر : إنها وبكل بساطة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء ، وأغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى وتقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها (زبائنها) فقط وليس من العامة . وقد أصبح اصطلاح "مؤسسة تمويل أصغر" يشمل معناه مجموعة متنوعة من المنظمات المعنية بتقديم هذه الخدمات ومنها المنظمات غير الحكومية والإتحادات الائتمانية والتعاونيات والبنوك التجارية الخاصة والمؤسسات المالية غير البنكية (التي تحول بعضها من منظمات غير حكومية إلى مؤسسات مَقننة) وأقسام من البنوك الحكومية الرسمية) .

ثالثا:تعريف صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال(UNCDF):٢:
التمويل الأصغر : هو تقديم خدمات مالية مثل الإئتمان والإدخار والتحويلات النقدية والتأمين للفقراء ولذوى الدخل المنخفض حيث تتسم هذه الخدمات بالآتى :

- التركيز على الفقراء أصحاب المشروعات الصغرى - أى تقديم الخدمات للعملاء(الزبائن) ذوى الدخل المنخفض رجالا وتساءا الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية الأخرى .

- الإقراض الملائم للعملاء(الزبائن) أى إتاحة سبيل بسيط ومناسب للحصول على قروض صغيرة قصيرة الأجل ومتكررة ، بإستخدام بدائل للضمانات { ضمان المجموعة - المدخرات الإلزامية } للحض على السداد ، إجراء تقييم غير رسمى للمقترضين وإستثماراتهم ، إجراء تقييم بسيط للتدفق النقدى وللمشاريع فيما يتعلق بالقروض الأكبر والأطول أجلا .

- تقديم خدمات إدخار طوعى مأمونة ، تيسير الودائع الصغيرة ، عمليات تحصيل مريحة ، سهولة الحصول على الأموال على نحو مستقل أو مع مؤسسة

٢ - المصدر : الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF)

أخرى .

رابعا : تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) :٣

جاء تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) للتمويل الأصغر ضمن إصدارتها (Introduction To Microfinance In conflict-Affected

Communities) تحت عنوان ماهية التمويل الأصغر على النحو التالي:
Microfinance is: The provision of financial services in a sustainable way to micro-entrepreneurs or any people with low incomes who do not have access to commercial financial services .Put simply, microfinance is banking .with the poor

(التمويل الأصغر هو : توفير الخدمات المالية بصورة مستدامة لصغار المبادرين أو الأشخاص ذوى الدخل المنخفضة من الذين ليس لديهم إمكانية الحصول على خدمات مالية تجارية . وهو تيسير التمويل الأصغر كخدمات مصرفية للفقراء) .

لعلنا نلاحظ أن التعريفات الثلاث السابقة للجهات الثلاث (شبكة التمويل الأصغر العربية ، صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال ومنظمة العمل الدولية) قد إتفقت فى المفهوم وتبنت تعريفا موحدا للتمويل الأصغر ومن ثم إعتاد معيار واحد لتحديد الفئة المستهدفة من الفقراء ، حيث إعتدت تعدد وتنوع الخدمات المالية مرتكزا أساسيا للتمويل الأصغر يستهدف غالبا من الفقراء من لهم دخل ، بيد أنه منخفض عن مستوى إحتياجاتهم (المتجددة نسبيا) وذلك دونما إغفال لفئات أخرى قد تكون مهددة بالفقر ، شريطة أن تقوم به مؤسسات مالية رسمية متخصصة وعلى أساس إستثمارى يراعى البعد الإجتماعى وليس بالضرورة أن تكون بنوكا .

Introduction To Microfinance In Conflict_Affected : -3
Communities _ ILO

ماهى ضرورة التعريف الوطنى للتمويل الأصغر :

أولا : الدواعى للتعريف الوطنى للتمويل الأصغر :

شهدت السنتين الماضيتين تطورا ملموسا فى مجال التمويل الأصغر قاده بنك السودان المركزى . حتى أن المؤسسات التجارية ، مثل البنوك المحلية المتعاملة مع الأفراد أو شركات الإئتمان الإستهلاكى ، بدأت فى تقديم خدمات مالية لعملاء أكثر فقرا . وفى الوقت ذاته ، بدأ تحول العديد من المؤسسات للتمويل الأصغر - والتي كانت قد نشأت على أساس إجتماعى - إلى الإحتراف ، حيث باتت قادرة على الإستمرار ، بل وفى بعض الحالات تحقق أرباحا . ومع سعيها - بصفة عامة - للحصول على مزيد من التمويل التجارى ، وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات تعمل جاهدة على زيادة مدى الشفافية فى رفع التقارير المالية . إلا أنه ومن خلال التمعن فيما سبق من عرض للتعريفات مقارنا بالممارسة يلاحظ ما يلى :

١- عدم الإتفاق النهائى على مفهوم عام ومن ثم تعريف موحد للفقير المستهدف بالتمويل الأصغر {الفقير أو الأكثر فقرا أم الفقير الناشط إقتصاديا} ، حيث نجد الأمر متروك للمؤسسات المالية لتضع تعريفاتها وتصنيفاتها الخاصة بها على أساس ماتنتهجه من سياسات وما تتبعه من أسلوب تقييم المخاطر والمناطق التى تعمل بها .

٢- عدم تناسب أطر العمل التنظيمى ، مما يستوجب مراجعة دقيقة لإعمال حزمة من الإجراءات التنظيمية لتوحيد المفاهيم ولإعداد تعريفات موحدة بين الأطراف المعنية بالتمويل الأصغر وذلك للتمكن من إزالة عدم إتساق القواعد وتسهيل الإجراءات .

٣- هذا التباين فى المفاهيم ومن ثم تباين مناهج وأساليب العمل ، ينبئ

بإنحراف شديد عن المسار قد يؤدي لإنقلاب حركة مسار التمويل الأصغر ومن ثم فشل المشروع النموذجي ، الذي يعول عليه كثيرا لريادة صناعة التمويل الأصغر في السودان كأفضل الممارسات ، خاصة إذا ما أخذنا في الإعتبار أن عدد الداخلين الجدد من الفقراء لسوق العمل يمثل نسبة كبيرة جدا من عدد السكان وتزداد سنويا بمعدل ٣,٢ % .

٤- وبالتالي يصبح من الضروري وجود إطار عمل موحد لتنفيذ إستراتيجية البنك المركزي يتصف بالترابط والتكامل لتوجيه نمو التمويل الأصغر ، ويقوم على أساس تعريفي واضح للأفراد والمجموعات المستهدفة بالتمويل الأصغر وعلى تقييم سليم للإحتياجات والمتطلبات المؤسسية مع إجراءات واسعة المدى لسياسات الإقتصاد القومي حتى يمكن إدراج ذاك القطاع غير الرسمي داخل مسار الإقتصاد الرسمي .

ثانيا : ميزات صياغة تعريف وطني للتمويل الأصغر :

لعل ميزة وجود تعريف وطني للتمويل الأصغر لهو أمر يؤشر لوحدة المفهوم والرؤية وبالتالي الرسالة والتي من شأنها تحقيق الهدف الإستراتيجي . وهذا مايمكن المجتمع من تبنى إطار عام لتنمية قطاع التمويل الأصغر كحركة مجتمعية مناهضة لل فقر ، فالتعريف الوطني من ميزاته :

١- تحديد الشريحة المستهدفة بالتمويل الأصغر من بين قطاع الفقراء المستعرض جدا بصورة أكثر دقة ، مما يمكن ويسهل من الوصول بالخدمات للمستهدفين الفعليين . ولعل هذا من المكونات الجوهرية لنجاح التمويل الأصغر كصناعة توفر فرص العمل والإستخدام الذاتي بما يزيد الدخل .

٢- تيسير عمليات جمع البيانات عن الفئة المستهدفة وهذا من شأنه إختصاصها بالسياسات اللازمة والتخطيط الملائم .

- ٣- المساهمة فى فهم أفضل لدور وأثر التمويل الأصغر فى النمو الإقتصادى
- ٤- المساعدة فى تنسيق الجهود بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المانحة للدفع بالتمويل الأصغر كحركة مجتمعية تنموية
- ٥- رفع درجة كفاءة البرامج الموجهة للشرائح المستهدفة من الفقراء ومن ثم زيادة قدرتها على تحسين مستوياتهم المعيشية .
- ٦- منع التقاطع والتداخل بين برامج التمويل الأصغر مما يرفع من فرص نجاحها .

لكل ما سبق تبرز الأهمية والضرورة القصوى لقيادة المبادرات نحو الوصول لتعريف وطنى للتمويل الأصغر يعزز الفهم المشترك ويدعم مناهج العمل ويضع البرامج فى مساراتها الصحيحة حتى تصل لغاياتها المرجوة .

مفهوم التمويل الأصغر وتعريفه الوطنى :

لتبنى المجتمع المحلى إطار عام لتطوير صناعة التمويل الأصغر بالسودان، لا بد له من فهم مشترك وبالتالي يصبح من الأهمية بمكان تحديد تعريف موحد للتمويل الأصغر ، ليصبح تعريفا وطنيا تتبناه كل فئات المجتمع وتعمل على أساسه.

المفهوم الوطنى العام لرسالة التمويل الأصغرا :

إدماج الفقراء فى النظام المالى الرسمى من خلال تمكينهم من الخدمات المالية والمصرفية بالقدر الذى يساعدهم فى الانتاج لتحسين مستوياتهم المعيشية ولك تحقيقا للعدالة الاجتماعية بتداول الثروة وتحويلها لرؤوس مالية واعادة تدويرها فى الاقتصاد الوطنى

مقترح التعريف الوطنى للتمويل الأصغر ٢ :

التمويل الأصغر هو حركة مجتمعية تنموية مناهضة للفقر يقودها المجتمع وتتبنها مؤسسات متخصصة تساندها الدولة تقوم على مناهج الصيرفة الاجتماعية فى تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية المنتظمة والمستمرة للمبادرين والممارسين من الفقراء بهدف ادخالهم دائرة الانتاج لتحقيق التغيير الاقتصادى وتحسين مستوياتهم المعيشية .

مكونات التعريف ودلالاتها الوطنية :

- حركة مجتمعية تنموية مناهضة للفقر بقيادة المجتمع :

ونعنى بها قيام كافة الأطراف المعنية فى المجتمع (منظمات المجتمع

المدنى - مؤسسات التمويل والتأمين من القطاع الخاص أو العام - البنوك - الأفراد والجماعات) بدور ريادى فى بناء كيانات ومؤسسات قوية وإدارات كفوءة مع تعزيز النظم والمؤسسات المالية التى تخدم الفقير والتى تكون جزءا من النظام المالى الرسمى .

- المؤسسات المتخصصة :

وهى مؤسسات وساطة مالية ذات أهداف تجارية ولديها التزاما إجتماعيا ، تتبنى صناعة التمويل الأصغر بشكل متخصص أو جزئى وتحرص على تحقيق كلا الهدفين فى نفس الوقت ، محققة بذلك أثرا أكبر للإستثمار المبدئى . حيث أثبتت مؤسسات التمويل الأصغر الناجحة أن تقديم الخدمات المالية للفقراء يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتقليل الفقر وعملا مربحا فى نفس الوقت . كما أثبتت مئات المؤسسات أن الخدمات المالية للفقراء يمكنها تغطية جميع تكاليفها ، من

خلال التركيز الجاد على الفعالية والإصرار على السداد (Endnotes).

١ تعزيز الطلب الفعال على التمويل الأصغر:

رغم عدم توفر دراسات متابعة لجانب الطلب يمكن من المشاهدة المجردة القول بأن جانب الطلب يعاني من جوانب قصور عديدة منها أنه طلب مبعثر بينما الصورة المثلى أن يكون منظم ومازال المستهدفين غير واعين بالحقوق والمسئوليات وناقش في هذا الجزء بعض رؤوس الموضوعات الخاصة بتعزيز الطلب كما وردت في مشروع المعاش المستدام في خطة الوزارة للعام ٢٠٠٩م وهي:

١. تأهيل أفراد المجتمع المستهدفين بتأسيس وإدارة مشروعاتهم للاستفادة من التمويل المتاح ومن خلال تصميم برامج في التدريب الريادي يرتقي بقدراتهم وكفأتهم وتقديم الإسناد الفني من خلال تأسيس بنك مشروعات يمكنهم من التعامل مع مؤسسات التمويل الأصغر.
٢. التنظيم الاجتماعي الميسر: بوصول الفقراء للائتمان ويرتكز على فكرة رأسمال الاجتماعي. هنالك أشكال عديدة لمنح الضمانات غير التقليدية التي تم تجربتها في السودان ونقترح جمعيات الضمان المشترك يمكن أن يضمن الفقراء لدى البنوك ويقلل التكلفة الإدارية حيث تتعامل البنوك مع الجمعيات والتي قد يكون لها ضمان من اشتراكات أعضائها وإسناد حكومي أو المؤسسات الاجتماعية.
٣. تهيئة المجتمعات المحلية: من حيث البنيات الأساسية فضلاً عن الطلب الفعال على شراء منتجات هذه المنظمات.
٤. بناء العلاقات مع الشركات الكبيرة والحكومة التي تمثل أكبر مشتري لهذه المنتجات مع السعي لولوج سوق الصادرات .
٥. تحسين قاعدة المعلومات والمعارف بحجم ظاهرة الفقر وآليات استهدافها

- في البنيات المحلية المختلفة ورسم خرائط الفقر لتحسين الاستهداف.
٦. الدعم والإسناد الحكومي للمجتمعات وجمعيات الضمان المشترك .. كما يمكن أن يكون دعم الزكاة في هذا المجال..
 ٧. التمييز بين التمويل الأصغر من المصارف والتمويل الاجتماعي الذي يقدم الدعم والمساندة للأشد فقراً ((الفقر المدقع)).
 ٨. تطوير أساليب الضمان بحيث يتم قياس ما أضافته المشروعات للطاقة الإنتاجية والقيمة المضافة وفرص العمل ومساهمتها في الصادر ومكونات الواردات في مدخلاتها. وعدم الاكتفاء بقياس حجم التمويل وعدد المستفيدين.
 ٩. إصدار تشريع وطني ينظم المشروعات الصغيرة وإنشاء سلطة وطنية من الجهات ذات الصلة

وبالله التوفيق

الورقة الثالثة

التمويل الاصغر فى السودان الواقع والتحديات والرؤى المستقبلية إعداد

الأستاذة إقبال جعفر الحسين والأستاذة : نوال المجذوب

مقدمة :

ظهر التمويل الاصغر فى السبعينيات من القرن الماضى وبدأ فى النمو والازدهار بعد التأكد من ان التمويل المدعوم لصغار المزارعين لا يؤدى الى الاستدامة وقديما كانت الحكومات والمانحون يعتقدون ان التمويل المدعوم هو الامثل لمعالجة قلة دخول الفئات الضعيفة فى المجتمع ولكن التجارب اشارت للعكس مما ادى الى ان تتجه المنظمات الطوعية والغير حكومية الى انتهاج التمويل الاصغر وتحقيق الاستدامة المالية ونتيجة لذلك تطورت كثير من المؤسسات لتقديم خدمات تمويل مبنية على العرض والطلب (موجهة للسوق) وانقلت المعالجة من الصرف السريع للتمويل الميسر الى استهداف المجموعات لبناء مؤسسات محلية مستدامة لخدمة الفقراء (قرامين) الذى يخدم الان حوالى ٧ مليون زبون و بنك راكيات باندونسيا المملوك للدولة و الذى تحول من التمويل المدعوم للعمل على اساس اسعار السوق . تطور حجم التمويل الاصغر فى العالم بشكل سريع ففى العام ١٩٧٤ كان حجم التمويل ٢٦ مليون دولار ارتفع الى ٢١,٦ بليون دولار لحوالى ١٠٠ مليون مستفيد فى العام ٢٠٠٥ م .

الان اصبح للتمويل الاصغر مفهوما واضحا واعتبر اداة قوية معترف بها فى كل دول العالم لتخفيف الفقر ورفع مستويات المعيشة وزيادة التوظيف وخلق

فرص عمل واعادة تاهيل المجتمع فكمية بسيطة من راس المال يمكنها تحقيق النمو والدخل الكافى لاعالة اسرة برمتها ، ونجد ان كثير من الدول النامية دعمت وشجعت استخدام التمويل الاصغر كوسيلة لتمكين الفقراء اقتصاديا خاصة الدول التى تعانى من اختلالات هيكلية فى اقتصادها ، والسودان كغيره من الدول النامية والفقيرة هناك حاجة ماسة لتطوير وتمية هذا القطاع واستغلال الطاقات والقدرات الكامنة والواعدة .

مفهوم التمويل الاصغر :

جرى تعريف التمويل الاصغر فى معظم دول العالم على انه تقديم نطاق واسع من الخدمات المالية فى مجالات الائتمان والادخار والايداع والتامين والتحويلات بل والتدريب وبناء القدرات لذوى الدخول المنخفضة اى الفقراء النشطين اقتصاديا وقد حددت استراتيجية البنك المركزى تعريف عميل التمويل الاصغر بانه الفقير النشط اقتصاديا الذى له دخل شهرى يقل عن ضعف الحد الأدنى للاجور او يمتلك اصول منتجة قيمتها اقل من عشرة الف جنيه ولايستفيد من التمويل بالمؤسسات الرسمية وحدد له السقف التمويلي ب عشرة الف جنيه .

مقدمو التمويل الاصغر بالسودان :

دخلت كثير من المصارف السودانية مجال التمويل الاصغر منذ نهاية القرن الماضى وذلك بعد ان قامت بتخصيص بعض فروعها لتقديم التمويل لصغار المنتجين ايماناً منها بدورها الاجتماعى خاصة بعد اسلمت البنوك مثال لذلك فرع الحرفيين بينك فيصل الاسلامى ، فرع الاسر المنتجة بالبنك الاسلامى السودانى وبنك البركة فرع الزهراء هذا فضلا عن البنوك المتخصصة البنك الزراعى السودانى (١٩٥٧م) ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية (١٩٧٤) بالاضافة للمصارف فان التمويل الاصغر يقدم عبر مجموعة كبيرة من البرامج

والمنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية والصناديق الاجتماعية الحكومية والخيرية . بالرغم من كل الجهود المبذولة من قبل هذه المؤسسات ظل الاداء ضعيفا (كل المؤسسات المذكورة تغطى فقط من ١-٣٪ من حجم السوق المحتمل فى ظل غياب رؤية واضحة لصناعة التمويل الاصغر فى السودان .

عليه قام بنك السودان المركزى بوضع استراتيجية للتمويل الاصغر كروية محددة لتنمية وتطوير القطاع وتهدف الى جعل التمويل الاصغر حركة مجتمعية شاملة تعزز قيم العمل والانتاج من خلال ادماج وتمكين الفقراء النشطين اقتصاديا وتتماشى مع استراتيجية مكافحة الفقر المعلنة فى الخطة الخمسية للدولة .

الوضع الراهن لمؤسسات التمويل الاصغر :

للمصارف دور هام فى مجال التمويل الاصغر ومعظم المستفيدين من خدمات التمويل الاصغر فى السودان تحصلوا على هذه الخدمات من الجهاز المصرفى الا ان النظام المصرفى فى السودان لم يستطيع ان يقدم اكثر من ٣٪ من محافظه التمويلية حتى الان بالرغم من ان المصارف اشد القنوات كفاءة لتقديم خدمات تمويل اصغر وذلك نظرا لبنياتها التحتية وانتشار فروعها فلها امكانات اكبر للوصول للفقراء خاصة المصارف التى لها قدرات قوية فى مجال الخدمات المصرفية الصغيرة للافراد ايضا للمصارف افضل مصادر لتمويل العمليات وهى ودائعها ورؤوس اموالها كذلك بإمكان المصارف تقديم كل الخدمات الاخرى (ايداع ، ادخار، تحويل) وهذه الخدمات يحتاجها عملاء التمويل الاصغر احيانا اكثر من الائتمان .

الجدول ادناه يوضح عدد المستفيدين فى الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) لبعض المصارف المتخصصة :

عدد المستفيدين	الفترة	المصرف
١٤٥٢٩٥	٢٠٠٦/٢٠٠٠	البنك الزراعى
١٤٢٤٤٠	٢٠٠٦/٢٠٠٠	مصرف الادخار

مشروع بنك السودان النموذجى للتمويل الاصغر :

بعد انشاء وحدة التمويل الاصغر بالبنك المركزى دخلت فى شراكات مع بعض المصارف فى اطار دعم الوحدة لمؤسسات التمويل الاصغر بالبلاد ، بلغ راس مال المشاركات ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه سودانى تفاصيلها كالاتى :-

المبالغ بالجنيه

اسم البنك	المبلغ المخصص	المنفذ	نسبة التنفيذ	المتبقى غير المستخدم

البنك الزراعى السودانى	٣٤,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٦٤٠,٠٠٠	%٤٦
مصرف المزارع التجارى	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٢٥٠,٠٠٠	%٦١
مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية	١٥,٠٠٠,٠٠٠	١١,٠٨٧,٣٠٠	%٧٤
البنك العقارى	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٢٥٠,٠٠٠	%١٥
مصرف التنمية الصناعية	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٩,٩٠٠,٠٠٠	%١٠٠
بنك الثروة الحيوانية	٧,٠٠٠,٠٠٠	٢,١٧٠,٠٠٠	%٣١
بنك العمال الوطنى	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠
بنك التنمية التعاونى	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠
مؤسسة التنمية الاجتماعية	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠
الاجمالى	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٠,٢٩٧,٣٠٠	٥٨,٥
		٤٩,٧٠٢,٧٠٠	

عدد المستفيدين حتى الان حوالى ٢٤,٠٠٠ مستفيد

التحديات التى تواجه قطاع التمويل الاصغر الممول من المصارف :

١/ الوصول للفقراء مازال محدودا ومعظم فروع المصارف متمركزة فى ولاية الخرطوم والولايات الوسطية .

٢/ غياب دراسات احتياجات العملاء المستهدفين التى تساعد البنوك لتطوير منتجات جديدة توسع بها نطاق خدماتها فما زالت المصارف تقدم مجموعة محدودة من الخدمات .

٣/ غياب نظم ضمانات ائتمان مؤسسية (مؤسسات الضمان) .

٤/ ضعف التعرف على افضل الممارسات الدولية وضعف التدريب فى هذا القطاع وعليه فان معظم العاملين بالمصارف التجارية تتقصهم الخبرة فى تقديم وادارة التمويل الاصغر .

٥/ محدودية التنسيق بين المصارف ومؤسسات التمويل الاصغر الاخرى (نظمت وصناديق) فيما عدا بعض الروابط بين بعض المنظمات ومصرف الادخار والبنك الزراعى .

الصناديق الاجتماعية :

وهى من اهم مصادر التمويل الاصغر فى السودان بعد المصارف وتقوم بدعم القطاعات ذات الدخل المنخفض وهى غالبا مؤسسات حكومية او شبه حكومية من امثلتها الصندوق القومى للمعاشات ، مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين ، مؤسسة التنمية الاجتماعية ولاية الخرطوم ، مؤسسات للتنمية الاجتماعية ببعض الولايات .

الجدول التالى يوضح عدد المستفيدين من التمويل الاصغر بالصندوق القومى للمعاشات ومشروع محفظة الخريج علما بان عدد المعاشيين بالسودان اكثر من ١٧٥,٠٠٠ معاشى وعدد الخريجين فى تزايد مستمر سنويا :

الصندوق	الفترة	عدد المستفيدين
صندوق المعاشات	٢٠٠٦/٢٠٠٠	٢٣,٤٤٦
محفظة الخريج	٢٠٠٨/٢٠٠٣	٤٨٦٠

وهذه ارقام متواضعة مقارنة بحجم الطلب الكبير على التمويل لهذين القطاعين قطاع المعاشيين وقطاع الخريجين

التحديات :

التحدى الرئيسى الذى يواجه الصناديق رقم انها حققت قدرا هاما من نطاق

الوصول الا انها لاتغطي تكاليفها وانها تعتمد مرارا وتكررا على الدعم الحكومي ولكن اذا تمكنت من تغطية تكاليفها التشغيلية والتمويلية يمكننا ان تلجأ للمصارف لتوفير التمويل لعملائها وهنا لابد للحكومة والجهات المانحة ان تعزز الروابط بين الجهات العاملة فى مجال التمويل الاصغر فمثلا على الجهات المانحة تقديم الضمان للتمويل الذى تقدمه المصارف لهذه الصناديق وهذا بدوره يجعل الصناديق عملاء للمصارف التجارية ويساعد المصارف من التعرف على عملاء التمويل الاصغر مما يغير من فهم البنوك تجاه التمويل الاصغر .

دور الوسائط الشعبية ومنظمات المجتمع المدني :

جات فكرة المجتمع المدني منذ عام ١٩٢٩ عندما اتجهت دول الغرب الراسمالي الي دعوة لتدخل الدولة في مجالات إقتصادية وإجتماعية وقد نتج هذا التدخل نشوء ما أطلق عليه دولة الرفاهة الإجتماعية , اذ تحملت الدولة عبء تقديم الخدمات الأساسية للشعب حتي بداية السبعينات , وبعدها بدأ ازمة دولة الرفاهة التي ادت الي ضعف الاداء الاقتصادي ,مما دعي الي البحث عن سياسة اقتصادية جديدة وبدأ يتردد الحديث عن التوازن المالي والنقدي في الاقتصاد , والاصلاح الهيكلي , وبدا التغير للمفاهيم الكلاسيكية للتنمية التي تعتمد علي دور مركزي للدولة التي لم تصل اثارها للمستويات المحلية القاعدية , ولم تتح الفرصة لقوي الابداع ان تظهر لذا بدأ الحديث عن ضرورة تنمية القدرات البشرية ,وقد برز في هذا الاطار مصطلحات جديدة مثل التمكين والمشاركة الشعبية والتنمية المستدامة والوصول لافقر الفقراء وتدرجيا بدأ يبرز المجتمع المدني وفي القلب منه المنظمات غير الحكومية كإطار لهذه التنمية البديلة فالحكومات التي لم تتراجع كلية عن اسس دولة الرفاهة الاجتماعية شجعت المنظمات غير الحكومية ومولتها علي اعتبار انها جسر التواصل الذي يربط بين الدولة والمواطنين . وهكذا تبلور هذه المنظمات غير الحكومية الذي اطلق عليه (نظرية سد

الفجوة (The Gap Filling)

بل تبلور هذا الدور الي شراكة مؤسسية ومنظمة بين الطرفين في التنمية بمعنى دور المنظمات غير الحكومية ليس مجرد دور مكمل لدور الدولة ولكنه طرف اساسي في صياغة السياسات العامة وتنفيذها .

بل اقيمت عدة مؤتمرات حول الرفاهة الاجتماعية وكان من توصياتها ضرورة مشاركة المجتمع المدني الذي من خلاله يجب تنفيذ برامج مثل توفير التعليم , القضاء علي الفقر, توفير مصدر عيش مستديم ,تمكين المرأة , ايجاد بئية ملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

أ/ تعريف منظمات المجتمع المدني :

يستخدم البنك الدولي مصطلح المجتمع المدني للإشارة الي مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف الي الربح ولتلك المنظمات وجود في الحياة العامة , وتنهض بعبء التعبير عن إهتمامات وقيم اعضاءها أو الاخرين ,استنادا» علي إعتبرات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية , ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلي مجموعة كبيرة من المنظمات تضم جمعيات المجتمعات المحلية , المنظمات غير الحكومية , النقابات العمالية ومن هذا التعريف يمكن استخلاص عدد من العناصر التالية :-

- المجتمع المدني هو المنظمات الوسيطة والمستقلة التي تملأ الفضاء الأتماعي القائم بين الدولة والسوق والأسرة .
- يقوم المجتمع المدني علي اساس رابطة اختيارية يدخلها الافراد طواعية كما انه يتطلب نظاما قانونيا يحدد مجموعة الحقوق التي تكفل إستقلال هذا المجتمع وتنظم العلاقة بينه وبين الدولة .
- يضم المجتمع المدني تشكيلات عديدة مثل النقابات العمالية والمهنية

واتحادات رجال الاعمال واتحادات الفلاحين والجمعيات الأهلية والخيرية وغيرها من التنظيمات .

- تقوم بعض هذه التنظيمات مثل النقابات العمالية والمهنية من أجل دافع فئوي خاص بمصالح فئة مهنية معينة في حين تشكل منظمات أخرى مثل المنظمات غير الحكومية من أجل دافع عام قد يكون تنمية مجتمع أو الدفاع عن الفقراء وهذه المنظمات لها مزايا منها:-

• أنها تمتلك أساليب أكثر فعالية في الوصول الي الفقراء , وان طريقة عملها تتسم بالمرونة في الإستجابة للاحتياجات .

فكانت هذه المنظمات المدنية لها بالغ الأثر في كل مشروعات التنمية خاصة الإقتصادية ويجيء في هذا الإطار مفهوم التمويل الأصغر ومتاهي الصغر . ونجد ان العملية التمويلية لها ثلاث اركان اساسية هي المؤسسة التمويلية والوسيط الشعبي (منظمات المجتمع المدني) والمستفيد ولما كان الحديث عن التمويل الاصغر فتزداد أهمية مؤسسات التوسط المالي أو الوسائط الشعبية وذلك لان الفقراء المستهدفين محتاجين لكثير من التوعية وهم في مناطق بعيدة تحتاج لمن يصلهم.

فلذلك نجد رأس الرمح في العملية التمويلية هي الوسائط الشعبية ويلعب الوسيط الدور الكبير والمتعاظم في عملية التمويل ،وفي هذا المنحني وحتى تؤدي مؤسسات الوسيط المالي دورها المنوط بها فلا بد من القيام بأصعب المهام وهي مرحلة ما قبل التمويل وتشمل عدة برامج مترابطة مع بعضها البعض يمكن ان نوجزها بالترتيب كما يلي :

اولا نشر ثقافة الصيرفة الإجتماعية :

ونعني بذلك التوعية بالنسبة للمستهدفين وتوصيل المعلومات المتعلقة بالمصارف ومفاهيم التمويل والتعامل مع البنوك والعمل علي كسر الحاجز

النفسي لدي المستهدفين حتي يكون لديهم الاستعداد للتعامل مع المؤسسات التمويلية ويتم هذا الامر بالملتقيات والندوات والمحاضرات في داخل القرى والأرياف وطرح نماذج وأمثلة من الواقع يراه المستهدفين ولا بد من ان تكون هذه النماذج ناجحة ومثال طيب يشجع المستهدفين علي التعامل مع التمويل وجعل فكرته قريبة من تفكيرهم لأن القناعة الشخصية مهمة جدا» في العملية التمويلية

كذلك من الوسائل المفيدة في نشر الوعي المصرفي الافلام الوثائقية عن قصص حية للمتعاملين مع المصارف وكانت تجاربهم ناجحة .

ثانيا : رفع وبناء القدرات في مجالات المعرفة المصرفية وذلك بعقد الدورات التدريبية المختلفة التي تزيد من معرفة المستهدفين بأمور الحسابات البسيطة ومسك الدفاتر وإدارة المشروعات وكيفية التعامل مع مؤسسات التمويل وهنا التدريب يكون علي عدة مستويات :-

أ/ مستوى القيادات الشعبية وسط المستهدفين وتصميم دورات خاصة باحتياجاتهم كقيادات محلية.

ب/ تدريب وسيط للكوادر التي تنفذ العمل مباشرة مع المستهدفين وهم متواجدون بصفة دائمة مع المستهدفين في قراهم واريافهم .

ج/ تدريب لمجموعات المنتجين والناشطين اقتصاديا» من نساء الريف ويكون التدريب في ادارة المشروعات بطريقة مبسطة وكذلك اشياء بسيطة عن الحسابات ومن ثم إرشاد ريفي لرفع الإنتاجية .

وبهذا التدريب تكون كل المشاركين في العملية التمويلية من قيادات وقواعد مستهدفة قد اخذت من المعرفة المصرفية حسب احتياج كل شريحة لانجاح العملية .

ثالثا نشر الوعي الإذخاري :

وهذه النقطة مهمة جدا» وذلك لان المستهدفين في الريف ما زالوا لا يهتمون في ان تودع مواردهم المالية في الجهاز المصرفي ويعتقدوا اعتقاد جازم ان حفظها (تحت الأرض) او في اي مكان قريب منها اضمن لها من الجهاز المصرفي ولذلك نجد كثير من المال الريفي خاصة خارج الجهاز المصرفي فلا بد من خلق توعية حتي تقتنع المستهدفون بالتعامل مع البنوك وإمكانية إيداع مدخراتهم في الجهاز المصرفي وهذا يتطلب جهد كبير في التوعية والإرشاد وكذلك تبسيط الاجراءات من قبل البنوك .

رابعا تنظيم المستهدفين في شكل مجموعات تضامنية :-

وهذا امر مهم وذلك بتقسيم المستهدفين الي مجموعات وتكون علي راس كل مجموعة ثلاث مشرفين وهذا يسهل ويبسط عملية انسياب التمويل ويمكن ان تكون هذه المجموعات ذات مشروعات مختلفة تتضامن فيما بينها خاصة في موضوع الضمانات عند منحهم التمويل

ان نظام المجموعات يجعل كل خدمات التمويل الأصغر ميسرة وسهلة .

خامسا المساعدة في تجهيز المستندات والأوراق الثبوتية:-

وتتم هذه الخطوة عبر المجموعات اذ ان الوسيط يساعد في إكمال الملفات وجعلها جاهزة للتمويل ابتداء» من طلب التمويل ثم الفواتير والمستندات المالية والدراسة الاولية للمشروع المراد تمويله وأوراق إثبات الشخصية والسكن والمواطنة وغيرها من الاوراق التي تحتاجها عملية التمويل .

مما سبق يتأكد لنا ان هناك خمسة خطوات لا بد من عملها قبل الوصول للبنك وهذه الخطوات الخمسة ضرورية جدا بالنسبة لعملية التمويل الصغير ولا يمكن ان يقوم بها البنك ولا يستطيع ولكن الوسائط الشعبية ومنظمات المجتمع المدني ولإنتشارها ووجودها وسط هؤلاء النساء يمكن ان تقوم بهذا الدور علي

أكمل وجه وهذه الخطوات تمثل المشوار الأطول في خطوات اعطاء التمويل اذ ان بعد هذه الخطوات تبدأ الإجراءات البنكية التمويلية والتي اذا كانت الخطوات السالفة الذكر قد تمت بصورة صحيحة ١٠٠٪ لا تأخذ اجراءات البنك اكثر من يوم او يومين لمنح التمويل لان هنالك كثير من الجهد وان هناك كثير من الأعمال خاصة بالمستفيدين وكل المعلومات عنها قد قامت بها جهة اخري وهي الوسيط الشعبي وبهذا يكون هنالك تقليل للوقت والجهد .

ومن كل ما ذكر اتضح ان دور الوسيط الشعبي في العملية التمويلية كبير وأساسي , وبناء» علي مايقوم به من عمل يكون اتخاذ القرار بالتمويل أوعدمه , ولكي يؤدي هذا الوسيط الشعبي دوره علي اكمل وجه لا بد من :-

١ / البناء التنظيمي والمؤسسي والصفة القانونية الواضحة .

٢ / الدعم المؤسسي له وتمكينه بالمعينات اللازمة للقيام بهذا الدور علي اكمل وجه .

٣ / التدريب وبناء القدرات ويكون في شقين:-

أ/ الشق الأول وهو كادر الوسيط الشعبي علي كل مستوياته .

ب/ الشق الثاني وهم المستهدفون بالتمويل .

٤ / تغطية التكاليف الإدارية والإشرافية والتي يقوم بها الوسيط الشعبي لان هذه العملية مكلفة جدا» في شقيها التمويلي والتحصيلي وذلك حتي تحقق نسبة سداد عالية , لان سداد المبالغ هو رأس الرمح في العملية التمويلية ودائمًا» يكون الاسترداد أم المشاكل في التمويل الصغير.

٥ / التنسيق التام والإستعداد للتعامل مع الوسائط الشعبية من قبل المؤسسات التمويلية والمصارف علي وجه الخصوص .

التحديات التي تواجه مقدمو التمويل الاصغر في السودان والرؤى المستقبلية :

بالرغم من التقدم فى مجال السياسات والتشريعات الذى شهده هذا القطاع منذ العام ٢٠٠٦م وبعد اعلان بنك السودان رؤىة لتنمية وتطوير القطاع والتي بموجبها انشأ وحدة التمويل الاصغر وكل الجهود المبذولة من الجهات المختلفة لتطوير وترقية هذا القطاع الا انه مازال يواجه كثير من التحديات فى المجالات الفنية والمالية نذكر منها :-

١. لازالت صناعة التمويل الاصغر فى مراحلها الاولى وحجم التمويل لا يتجاوز ٣٪ وهناك غياب للدراسات الكلية التى تبين احتياجات العملاء ومعرفة افضل المنتجات المالية التى تقدم لهم ، فمثلا حتى الان تركز البنوك التجارية على منح الائتمان قصير الاجل دون الخدمات الاخرى .
٢. القطاع المصرفى وهياكله الحالية غير مصمم لخدمة الاحتياجات المالية للفئات المستهدفة ولا تتناسب مع ممارسة التمويل الاصغر مما يؤدى الى ارتفاع تكلفة التمويل .
٣. السعى للوصول الى اكبر عدد من العملاء المحتملين (الوصول للريف) .
٤. قلة الكوادر المدربة وكذلك النقص الواضح فى الجرعات التدريبية المتخصصة ذات الصلة بصناعة التمويل الاصغر .
٥. غياب نظم ضمان الائتمان المؤسسية .
٦. اعتماد معظم مؤسسات التمويل الاصغر على المنح والقروض المدعومة من الحكومة او الوكالات مما يحد من الاستدامة والانتشار .
٧. قلة عدد المؤسسات العاملة فى هذا القطاع والتي تطبق افضل الممارسات
٨. محدودية الثقافة المصرفية لدى عملاء التمويل الاصغر وارتباطهم بثقافة الدعم والمعونات وعدم القدرة على التنظيم للاستفادة من الفرص المتاحة.
٩. تسويق السلع والخدمات (معظم اصحاب المشاريع الصغيرة لا يجيدون

فنون التسويق وغير ملمين بالقنوات التسويقية المتاحة).

الرؤى المستقبلية :

١. دراسة السوق المحتمل لعملاء التمويل الاصغر بالسودان ريفا وحضرا .
٢. تقييم واعادة هيكلة ادارات المصارف لتستوعب سياسات بنك السودان فى تحقيق اهداف التمويل الاصغر .
٣. بناء قدرات مقدمى الخدمة وذلك بتصميم برامج تدريبية متخصصة فى مجال التمويل الاصغر مع ضرورة الاطلاع على افضل الممارسات العالمية فى هذا المجال .
٤. بناء انظمة لضمان مخاطر التمويل الممنوح من البنوك او مؤسسات التمويل الاصغر الاخرى مما يشجع على توفير التمويل .
٥. انشاء ورعاية مؤسسات تمويل اصغر مستدامة تغطى تكاليفها التمويلية والتشغيلية .
٦. ضرورة انشاء مؤسسات لتوفير خدمات تمويل اصغر غير مالية تدعم وجود عملاء جيدين (تدريب ، توعية ، فنون تسويق 'ارشاد مصرفى وغيرها وتكون هذه المؤسسة خاصة بكل الشرائح المستهدفة بالتمويل الصغير وهى شريحة الخريجين 'المرأة' المعاشين 'شريحة الضمان الاجتماعى' ذوى الدخل المحدود على ان ترعى هذه المؤسسة هى الدولة وتساهم الصناديق ومؤسسات التمويل والبنوك فى تكلفة تسييرها..
٧. انشاء محافظ تمويلية لاستثمار الفوائض الكبيرة فى حجم السيولة غير المستخدمة لدى المصارف التجارية فى تمويل مؤسسات تمويل اصغر بنكية او غير بنكية خاصة فيما يتعلق بنسبة ال ١٢٪.
٨. دراسة امكانية استخدام موارد الزكاة بالشراكة مع مؤسسات التمويل الاصغر الاخرى فيما يتعلق بالتدريب و الضمان و التأمين ، وللزكاة دور هام جدا فى صناعة التمويل الاصغر من حيث تغطية البنيات التحتية الضرورية (تعليم صحة مياه نقل طرق) .

٩. تفعيل وتمكين دور منظمات المجتمع المدني لتقوم بدور الوسيط المالي

المراجع :

اليات التنسيق لتمويل المشروعات الصغيرة د. صالح جبريل
رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الاصغر بالسودان (وحدة التمويل الاصغر)
استراتيجية التمويل الاصغر للعام ٢٠٠٧م (وحدة التمويل الاصغر)
تقارير اداء ٢٠٠٠-٢٠٠٦ (مصرف الادخار والبنك الزراعى)
التمويل الاصغر والمرأة الريفية الفرص والتحديات (اليوم العالمى للمرأة
الريفية اكتوبر/٢٠٠٨م المؤتمر القومى حول قضايا المرأة الريفية (الاتحاد
العام للمرأة السودانية).

الورقة الرابعة

ملامح الرؤية المستقبلية لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ومتناهيّة الصغر في السودان

إعداد

الأستاذة : هبة محمود فريد والأستاذ : علي أحمد دقاش

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان

نشأت المشروعات الصغيره والمتوسطه (MSMES) فى السودان لمعالجة تزايد معدلات البطالة والفقر ، بهدف تسهيل وصول المستهدفين (الطبقة الوسطي ، الفقراء الناشطين) الى مصادر الإئتمان .

انتظمت السودان مجهودات كبيرة لتوطين (MSMES) شاركت فيها جمعيات وصناديق ومنظمات مجتمع مدني وبيوتات تمويل عديدة .

بذلت وزارة الرعاية الإجتماعية وشؤون المرأة والطفل مجهوداً كبيراً لتخصيص نسبة من السقف التمويلي لتمويل هذه المشروعات .

أستجاب البنك المركزي لذلك وأصدر توجيهاً للمصارف التجارية لتخصيص ١٠٪ من سقوفاتها لتمويل مشروعات التنمية الإجتماعية .

تأسست محافظة التنمية الإجتماعية بينك الإذخار والتنمية الإجتماعية وبدأت

بتمويل مشروعات صغيرة للقطاعات التالية:

- مشروعات الأسر المنتجة
- تمويل صغار الحرفيين والزراعيين .

- تمويل الجمعيات الزراعية .
- تمويل المشروعات النمطية لبعض المواطنين .
- إستراتيجية مكافحة العطالة

أصدرت الأمانة العامة لمشروع الإستخدام المنتج وتشغيل الخريجين في الربع الاول من ٢٠٠٤ إستراتيجية متكاملة لمواجهة العطالة في السودان كان أهم محاورها :

- محور تمويل المشروعات الصغيره والمتوسطه للخريجين بزيادة بنك الأذخارو التنمية الأجماعية .
- ترسيخ ثقافة العمل الحر لتطوير الأعمال الصغيره وتوسيع قاعدة المستفيدين منها
- إقتراح و تنفيذ منهج متكامل.

محفظة الخريج

تأسيساً علي الاستراتيجية تكونت محفظة تمويل مشروعات الخريجين التي إمتازت :

- أول محفظة لتمويل مشروعات الصغيرة لها نظام أساسي مجاز من محافظ البنك المركزي .
- عملت وفق منهج موحد تم تطبيقه عن طريق فروعها المنتشرة في جميع ولايات السودان.
- عملت على توسيع صيغ التمويل.
- طبقت الضمانات غير تقليدية .
- أدخلت التدريب كشرط لتنفيذ المشروعات.
- أدخلت نظام الشراكات المجتمعية

بنك السودان

- أعلن رؤية إستراتيجية لتطوير جانب العرض فى صناعة التمويل الأصغر فى السودان فى سبتمبر ٢٠٠٦ .
- أسس وحدة التمويل الأصغر لتنفيذ الإستراتيجية بدأت عملها ٢٠٠٧ .
- عمل علي تطوير السياسات المصرفية لتناسب التمويل الأصغر وفق الإستراتيجية والرؤية المجازه.

ملامح الرؤية المستقبلية لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر فى السودان

الهدف الأستراتيجى للسياسة

- أدماج أهداف تنمية قطاع المشروعات الصغيرة فى سياسة التنمية الأقتصادية و الأتماعية
- مؤشرات سياسة تشجيع المشروعات الصغيره
- نسبة المساهمه فى الدخل القومي والإجمالى.
- نسبة المساهمة فى تخفيف حدة الفقر.
- نسبة المساهمه فى توفير فرص العمل.
- نسبة المساهمة فى رفع مستوى الإنتاجيه.
- ملامح الرؤية المستقبلية
- و ذلك بالأتى على مستوى السياسات الكلية و القطاعية:
- إنتهاج سياسات تخطيطى تنموي محفز له للمشروعات الصغيرة.
- إتباع سياسات مالية ونقدية مواليه.
- توفير بيئة إستثمارية صديقه.
- نشر ثقافة العمل الحر.

التخطيط التنموي

١. تصميم وتنفيذ نماذج تنموية متكاملة تعمل علي توفير :
توفير المأوي .

تنفيذ الأنشطة مدرة للدخل(زراعية ، صناعات تحويليه ، خدمات).
الخدمات الإجتماعية

٢. الربط بين القطاعات الانتاجيه الكبرى والمشروعات الصغيرة عن طريق:
أ. ما يعرف بسلسلة الامداد Supply Chain أو الربط الخلفى و الأمامى
,حيث يتم التخطيط لتنفيذ بعض حلقات الانتاج في المشروعات الكبرى
عن طريق المشروعات والصغيرة والتي يمكن توضيحها عن طريق
النماذج التاليه:

ب. توسيع العمل بنظام الـ Subcontractors

ونعنى به اسناد بعض اجزاء من المقاولات التى تقوم بها الشركات
الكبيرة المؤهلة مالياً وفنياً الى الـ MSME>S حيث سيوفر ذلك سوق
للاستثمار وفرصة للتدريب.

ج. الاستفادة من اسلوب حق الامتياز(الفرانشايز) كاداة استثمارية ناجحة
تستطيع MSME>S ان تستفيد منه لمواجهة المنافسة المتزايدة
وتوسيع الحصاص السوقية.

د. تشجيع وتطوير الصناعات البيئية مع الاهتمام بالجودة وتوسيع الحصاص
السوقية لها.

تميل المصارف وبيوتات التمويل الى تجنب تمويل المشروعات الصغيرة
(MSME>S) للأسباب التالية:

- عدم توفر او كفاية الضمانات المطلوبة لمنح التمويل.
- ضعف الخبرة المصرفية لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ضعف دراسات الجدوى المقدمة بواسطة اصحاب المشروعات الصغيرة.

- انخفاض القدرة على التسويق لدى اصحاب المشروعات الصغيرة.
- طول الاجل المطلوب للتمويل وارتفاع نسبة المخاطر

فى مجال السياسات النقدية

- تتركز الكتلة النقدية فى السودان فى بعض الولايات و المدن الكبيرة حيث توجد افرع المصارف ومراكز بيوتات التمويل المختلفة ، والحاجة ماسة لإنتهاج سياسات تساعد على توزيع رؤوس الاموال بنسب معقولة فى الولايات.
- صياغة سياسة نقدية خاصة بالمشروعات الصغيرة تساعد على القيام بأدور المنوط بها فى التنمية الأقتصادية و محاربة الفقر.
- تأسيس محفظة خاصة لتحمل جزء من تكلفة التمويل.
- ابتكار نوافذ جديدة للعمليات المالية المحدودة كمكاتب البريد.
- معالجة مسالة صيغ التمويل بإبتكار صيغ تمويل تراعى مصلحة الطرفين وطبيعة المشروعات المقدمة للتمويل وعدم قصر التمويل على صيغة المراجعة.
- تأسيس جمعيات التوسط المالى والإئتمان الريفى.
- التوسع فى إنشاء المؤسسات المالية المتخصصة وتقديم الخدمات المالية المساندة مثل ادارة الديون-استخلاص الديون-مؤسسات الايجار المالى- جمعيات التوسط المالى- جمعيات الاستعلام الائتمانى.

٣. تطوير البيئة الاستثمارية:

اصدار قانون استثمار خاص بـ (MSM E'S) يوفر حوافز تشجيعية لهذه المنشآت ويمثل اطار تشريعى ومؤسسى يستجيب للحاجة للتطور والدعم على ان يهتم هذا القانون بجميع التفاصيل الضرورية لدعم الاعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

تسهيل الاجراءات المتعلقة بترخيص الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة وتبسيطها واتباع نظام (النافذة الواحد).

نشر ثقافة العمل الحر

نجاح المشروعات الصغيره والمتوسطه يحتاج الى القضاء علي كثير من المفاهيم السالبه لدي الاطراف المختلفه ذات الصله لهذه المشروعات. كما يحتاج الي تزكيه قيم الانتاجية والريادة والابتكار فى المجتمع. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق مناهج التعليم والخطاب الإعلامى.

التوصية المركزية

تشكيل هيئة أو مجلس مركزي يتولى صياغة السياسات ومتابعة تنفيذها وتنسيق الجهود التي تبذلها الوزارات القطاعية ذات العلاقة بترويج وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصغرى، تمثل فيه الإتحادات المهنية ومنظمات المجتمع المدني.

وبالله التوفيق

أهم نتائج الورشة

مصنوفة

تنمية وتطوير

التمويل الصغير والأصغر

أهم مخرجات ورشة التمويل الأصغر المصنوفة

تضمنت الورشة مائدة مستديرة بغرض بلورة المناقشات والتوجيهات في شكل برامج عمل محددة بمواقيت زمنية.

شارك في المائدة عدد من المحاورين ويسرت الحوار الأستاذة محاسن عبد الله عبد الكريم.

انطلق المحاورين من نقطة مركزية في الخطاب الافتتاحي للسيد نائب رئيس الجمهورية:

((التمويل الأصغر يعني جمهور الناس وهم السواد الأعظم الذين يراد له أن تكون قدراتهم علي الكسب الحلال قدرة متناهية ومتطورة حتي نحقق العدل الاجتماعي والاستقرار النفسي بين أفراد المجتمع))

ولتحقيق ذلك الهدف بتعين الإجابة علي الأسئلة التالية :

- ١ / كيفية ضمان استدامة النشاط الاقتصادي الممول .
- ٢ / قضية التسويق وتوسيع دائرة الطلب وملاءمة ومواءمة النشاط الصغير الذي يخضع لاحتياجات الناس ولحاجة الاقتصاد العام
- ٣ / أنواع النشاطات التي يقوم بتمويلها برنامج التمويل الصغير .
- ٤ / تحديد القطاعات المستهدفة من صغار المنتجين وكيفية دعمها وتحويلها عبر برنامج التمويل الصغير .

٥ / أسقف التمويل المتاحة والتنفيذ الفعلي كم بلغت النسبة فيه ولماذا النسبة قليلة هل لان :

- أ . طبيعة النشاط غير محددة علي وجه الدقة .
- ب. أو لأن هنالك تخوف من عدم استعادة المال ومن ثم موضوع الضمان .
- ج. أم لان صغار المنتجين ليست الصورة واضحة والعلاقة فيهم

غير محددة .

٦/ المطلوب تحديد بعمق أكثر وباقتراب أكثر من تحديد الشرائح التي تستفيد من هذا البرنامج ومن ثم الاقتراب من المشكلات التي تواجه النشاط الذي تقوم به هذه الشرائح .

٧/ افتقار الشرائح المستهدفة إلي الخبرة والتدريب وافتقاد التاهيل الذي يعينها علي حسن توظيف ما يتاح لها من موارد وبالتالي الإنتاج الذي يجد السوق ويمكن أن ينافس ويضمن له الاستمرار .

٨/ هل يدخل في البرنامج تخصيص نسبة لرفع كفاءة الشرائح التي يتم توفير التمويل لها .

٩/ ماهي العلاقة بين فكرة التمويل الأصغر والزكاة هل هي موارد تضاف لراس المال أم ضامن أم الاثنين أم هي مسألة منفصلة تماماً .

١٠/ المطلوب استصحاب فكرة الزكاة كمؤسسة اجتماعية ومالية واقتصادية واسيعابها عضواً اصيلاً بالتوفيق بينها في مجال التمويل الأصغر لذلك يجب فتح المغاليق وتوليد فقة اقتصادي جديداً يضيف إلي فقه الزكاة المتقدم في السودان ولكن مازال ينتظره الكثير.

١١/ كيف يمكن أن نطور أفاق الزكاة وتجربة التمويل المصرفي الإسلامي.

١٢/ إنجاح الشراكة بين أطراف التعاقد (مقدم التمويل وطالب التمويل) هذه الأسئلة يمكن أن نلخصها في ثلاثة محاور هي :

أ . الحصول علي التمويل

ب. استخدام التمويل

ج . حماية النشاط الممول واستمراريته

والمصفوفة التالية تلخص السياسات والإجراءات والجهات المعنية بالتنفيذ والمدى الزمني اللازم لذلك حتي يمكن تحقيق هدف تنمية وتطوير التمويل الأصغر.

١/ الحصول علي التمويل الاستفادة من الموارد المتاحة

الرقم	السياسات	الإجراء
١	تبسيط إجراء منح التمويل	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء مؤسسات التوسط المالي القوية والمتخصصة في تمويل الفقراء وصغار المنتجين • عمل المصارف وفق الميزة التخصصية لكل مصرف • بناء أنظمة جيدة للمعلومات • الإدارة وتحسين مستوى الكفاءة • شركات الهاتف • البريد • دمج الائتمان التقليدي بالحديث
	إنزال السياسات والمشورات والموجهات المشجعة والمحفزة للمصارف التجارية لتقديم التمويل الصغير والأصغر	<ol style="list-style-type: none"> ١. إنشاء إدارات أو نوافذ في الفروع القائمة للمصارف . ٢. إنشاء فروع منفصلة للتمويل الأصغر ٣. إنشاء مصارف ومؤسسات متخصصة في التمويل الصغير والأصغر ٤. التنسيق بين المصارف التجارية والمصارف المتخصصة في التمويل الأصغر عبر المحافظ التمويلية
٢	تدريب العاملين في المصارف علي تقديم خدمات التمويل الصغير والأصغر	<p>بناء قدرات العاملين بالمصارف للتخصص في التعامل مع أعداد كبيرة من العملاء لاسيما في المناطق الريفية</p> <p>تقصير المدى الزمني وتسهيل الإجراءات في الحصول علي التمويل لتقليل تكلفة التمويل</p> <p>تشجيع ودعم التخصص المصرفي في التمويل الصغير والأصغر</p>
٣	التوعية والتعريف بالتمويل الصغير والأصغر المتاح وصيغة وكيفية الحصول عليه .	<p>رفع وعي العملاء وتحسين خبرتهم وربط النشاط الاقتصادي والحصول علي التمويل بالقيم والمقاصد الدينية عبر مناشط إعلامية وتعريفية مختلفة :</p> <ul style="list-style-type: none"> • ندوات • لقاءات مباشرة • دراما • برامج إذاعية وتلفزيونية • الترويج للنماذج الرائدة والناجحة
٥	توسيع وتطوير صيغ التمويل	<p>تفعيل صيغ التمويل الأصغر الاخري غير (المرابحة)</p> <ul style="list-style-type: none"> • المشاركة • المضاربة • الإجارة • الاستصناع • استحداث صيغ جديدة تتوافق مع النشاط الإنتاجي لصغار المنتجين والحرفيين والقروض الاجتماعية

ملاحظة	المدي الزمني وبداية التنفيذ	الجهة المعنية بالتنفيذ
		بنك السودان المركزي المصارف مؤسسات التمويل الأصغر الولائية والقطاعية
	٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ ويستمر	بنك السودان المركزي وحدة التمويل الأصغر بالبنك المركزي المصارف ومؤسسات القطاع الخاص والقطاعات المختلفة
	٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ ويستمر	بنك السودان المركزي وحدة التمويل الأصغر بالبنك المركزي المصارف
	٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ ويستمر	الوزارات الاتحادية المعنية - الرعاية الاجتماعية - الإعلام - الإذاعة والتلفزيون في المركز والولايات الاتحادات القطاعية مزارعين ورعاة - عمال - امرأة وشباب - الولايات - منظمات المجتمع المدني - المانحين - الجهاز المصرفي - وحدة التمويل الأصغر بنك السودان - المانحين
	٢٠٠٩ م ويستمر	بنك السودان المركزي - الهيئة العليا للرقابة الشرعية وشركة السودان للخدمات المالية

<ul style="list-style-type: none"> • التوسع في الانتشار الجغرافي لمؤسسات التمويل الأصغر • توسيع شبكات وفروع المصارف بوسائل غير تقليدية تراعي التكلفة عبر نوافذ إضافية . • إنشاء فروع ثابتة ومتحركة . • استخدام التقنية الحديثة البنوك المتحركة 	<p>تسهيل الوصول الي التمويل بالمناطق الجغرافية المختلفة (الانتشار)</p>	<p>٦</p>
<p>١. هيكل أدوات الضمان واعتماد الضمانات غير التقليدية مقابل التمويل الممنوح التوسع والتنوع في الضمانات غير التقليدية واستخدام الضمانات التالية للعمل بها لضمان عمليات التمويل الأصغر :</p> <ul style="list-style-type: none"> • ضمان المجموعة • ضمان حجز المدخرات • رهن الممتلكات المنقولة • رهن الأراضي الزراعية والعقارات غير المسجلة لدى الجهات الحكومية وذلك بعد تسجيلها علي مستوى المحليات او أي سلطات محلية أخرى • الرهن الحيازي للممتلكات القيمة مثل الذهب والمجوهرات • توسيع نطاق استخدام ضمان المؤسسات كطرف ثالث • إنشاء نظم الضمان المشترك • التمويل عن طريق منظمات المجتمع المدني • زيادة كفاءة خدمات صناديق الضمان <p>٢. إصدار قانون خاص بالاستثمار في الأنشطة الصغيرة والصغرى</p> <p>٣. رعاية حقوق الملكية الفكرية</p> <p>٤. تعديل وإجازة القوانين الضرورية لانطلاق وتطوير الأنشطة الصغيرة والصغرى</p> <p>٥. الاقرار المشفوع باليمين</p> <p>٦. وصل الامانه</p> <p>٧. الوديعة الوقفية</p>	<p>الضمانات</p> <p>الضمان الأساسي هو ضمان نجاح المشروع وتدفقاته النقدية وفق الخطة المعتمدة في دراسة الجدوي بند تصديق المشروع مؤكل لخط دفاع أول لنجاح الشراكة ويليها ضمانات أخرى تتمثل في الاتي :</p> <p>تناسب المشروعات مع الطبقة الإنمائية للمنطقة .</p> <p>التعليم الجيد للعميل</p> <p>المتابعة والرقابة المستمرة</p> <p>وبعد ذلك تاتي الضمانات التالية لخط دفاع ثالث.</p>	<p>٧</p>

<p>المطلوب الوصول إلى المناطق البعيدة النائية</p>	<p>مستمر وجود استخدام التقنية الحديثة</p>	<p>المصارف مؤسسات التمويل الأصغر للولايات والقطاعات</p>
	<p>مستمر و فوراً</p>	<p>بنك السودان المصارف وحدة التمويل الأصغر بنك السودان المركزي الجهاز المصرفي</p> <p>تنظيمات المنتجين</p> <p>شركات التأمين وإعادة التأمين</p> <p>وزارة الاستثمار</p> <p>وزارة العدل</p>

ب/ سياسات استخدام التمويل

الرقم	السياسات	الإجراء
١	رفع كفاءة وتأهيل المستهدفين بالتمويل الأصغر	تدريب المستهدفين علي إدارة وتأسيس المشروعات والوصول إلي الأصول والائتمان (TOT) . تدريب مدربين في كل المحليات والقطاعات (شباب - مرأة - حرفيين - صغار المنتجين) التدريب - مراكز المعرفة دراسة الجدوى
٢	توفير بيئة استثمارية مناسبة للأنشطة الصغيرة والمتوسطة	تسهيل وتبسيط الإجراءات المتعلقة بترخيص الأنشطة الصغيرة والمتوسطة وإتباع نظام النافذة الواحدة . منح الأنشطة الصغيرة الصغرى حوافز تشجيعية وإعفاؤها من الضرائب و الجبايات المتعددة لمدة محددة
٣	تشجيع الربط بين القطاعات الإنتاجية الكبرى ومجموعة الأنشطة الصغيرة والصغرى	عمل شبكات الربط الأمامي والخلفي (supply chain) تأسيس نظام المقابلة من الباطن
٤	توفير الخرائط الاستثمارية	أعداد الخرائط الموجهة للاستثمارات وفق الميزة النسبية لكل منطقة قيام الشراكة الاستراتيجية في مجالات الإنتاج والتصنيع خاصة في السلع الغذائية (الألبان - اللحوم - الأسماك)

ملاحظة	المدة الزمنية وبداية التنفيذ	الجهة المعنية بالتنفيذ
يمكن لكل جهة تحديد الـ TOT لرفع الكفاءة المطلوبة	٢٠٠٨ . ٢٠٠٩ ويستمر	الوزارات الاتحادية المعنية العمل - مراكز التدريب المهني المختلفة وزارة الصناعة وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل كليات تنمية المجتمع القطاع الخاص المانحين الاتحادات النقابية والفئوية منظمات المجتمع المدني
		وزارة المالية - الاستثمار - الصناعة - الولايات - المحليات
	٢٠٠٩ ومستمر	الوزارات الاتحادية - الولايات - الصناعة - الزراعة - الثروة الحيوانية اتحادات الغرف المتخصصة (الزراعة - الصناعية - الخدمات الحرفيين - المقاولين - القطاع الخاص
	عامان ٢٠٠٩ . ٢٠١٠	الوزارات الاتحادية الاستثمار الصناعة الزراعة الثروة الحيوانية الولايات

<ul style="list-style-type: none"> • تأهيل الأسواق القائمة وإقامة أسواق جديدة في مواقع الإنتاج والاستهلاك المختلفة . • توفير المعلومات عن الإنتاج والطلب المحلي والعالم علي السلع المختلفة . • تطبيق نظام المواصفات والمعايير وضبط الجودة في الأسواق ومواني التصديق . • الاستفادة من عضوية السودان في عضوية الجمعيات الاقتصادية الإقليمية . • إزالة الضرائب والجبائيات المتعددة • تشجيع قيام تنظيمات المنتجين للتسويق • توفير التمويل التسويقي . 	<p>تتمية وتطوير الأسواق والتسويق</p>	<p>٥</p>
<p>استكمال إنشاء وتأهيل مرافق المياه والري والطرق والكهرباء والخدمات والبحوث والإرشاد .</p> <p>تشجيع القطاع الخاص علي الاستثمار في التخزين والنقل والتبريد</p> <p>إنشاء حاضنات الأعمال</p> <p>توفير الاتصالات في المناطق الريفية</p> <p>مدخلات الإنتاج</p>	<p>توفير البنىات الأساسية التحتية والخدمات المساندة</p>	<p>٦</p>

	٢٠٠٨ . ٢٠٠٩ ويستمر	القطاع الخاص مجالس السلع بالنهضة الزراعية والجهات المختصة الدولة (المالية - الولايات - المحليات تنظيمات المنتجين المصارف
	٢٠٠٩ ويستمر	وزارة المالية ، الولايات، المحليات القطاع الخاص

ج/ حماية النشاط الاقتصادي الممول
الضمان والحماية والشراكة الناجحة بين طرفي التعاقد

الرقم	السياسات	الإجراء
١	القوانين والمنشورات والتشريعات	<p>١. إصدار سياسات ومنشورات من البنك المركزي للمصارف بالاتي :</p> <p>٢. توجيه المصارف بتنفيذ موجهات استخدام نسبة ال ١٢٪ عبر خيارات مختلفة</p> <p>٣. التوجيه باستخدام أساليب مبتكرة لتسويق خدمات التمويل الأصغر المختلفة من تمويل وادخار وتحويلات</p> <p>٤. توجيهه ٧٠٪ من الموارد المخصصة للتمويل الريفي ٣٠٪ علي الأقل للنساء</p> <p>٥. ضرورة وجود ضوابط ومعايير للتعامل مع المنظمات في حالة التمويل بالجملة</p> <p>٦. تحديد سقف ائتمانية للأفراد تتوافق مع طبيعة المشروعات لكل منطقة</p> <p>٧. تقاسم مخاطر الضمان بين مؤسسات التمويل الأصغر ومؤسسات الضمان .</p> <p>٨. ربط عملاء التمويل الأصغر بمخاطر التمويل بتشجيع الودائع الادخارية وتحديد الادخار الإجباري .</p>
٢	توسيع مظلة التأمين	<p>- التأمين ضد (الجفاف - الآفات - هلاك الحيوان - الحريق) .</p> <p>- التأمين الأصغر للتمويل الأصغر</p> <p>- قيام المؤسسة الوطنية للتأمين التكافلي</p> <p><input checked="" type="checkbox"/> - دعم صندوق درء المخاطر الزراعية .</p> <p><input checked="" type="checkbox"/> - جذب خدمات الضمان العالمية علي ان تتوافق مع الاسس الشرعية</p> <p><input checked="" type="checkbox"/> - ومراعاة تناسب كل ضمان مع المشروع والمنطقة المحددة للتمويل</p> <p>- توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات التأمينية وممارستها</p>
٣	تفعيل دور الزكاة	<p>عن طريق :</p> <p>١. ضمان المجموعات</p> <p>٢. تدريب المستفيدين</p>

ملاحظة	المدى الزمني وبداية التنفيذ	الجهة المعنية بالتنفيذ
	٢٠٠٩_٢٠٠٨	بنك السودان المركزي الجهاز المصرف
	٢٠٠٩	شركات التأمين وإعادة التأمين وزارة المالية شركات التأمين وإعادة التأمين
	٢٠٠٩	وحدة التمويل ديوان الزكاة

الملاحق

ورقة المعلومات الأساسية

أولاً: المقدمة:

في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وما يصاحب ذلك من تحديات تواجه الأسر والمجتمعات اليوم وفي إطار ما تلعبه الأنشطة الصغيرة والتمويل الأصغر للمواطن ولأفراد أسرته من دور هام وحيوي وأثر ذلك على القدرة والعتاء في زيادة الإنتاج والإنتاجية.

تم الاتفاق بين الأستاذة /الوزيرة والسيد/ محافظ البنك المركزي بتنفيذ هذه الورشة سعياً وراء تحقيق نجاح صناعة التمويل الأصغر.

ثانياً: الأهداف:

الهدف العام:

توطين وتعزيز صناعة التمويل الأصغر.

الأهداف الخاصة:

1. استدامة الأنشطة الصغيرة وتفعيل جانب الطلب.
2. معالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة التمويل الأصغر (جانبي العرض والطلب).
3. إذكاء وتوسيع الحوار الاجتماعي.

ثالثاً: المحاور:

1. السياسات.
2. الوضع الراهن.
3. الرؤى المستقبلية ورسم خارطة الطريق.

رابعاً : خبراء الأوراق :

١. أ. اشراقة ضرار - بنك السودان
٢. أ / ياسر جامع - بنك السودان.
٣. أ./ إبراهيم احمد إبراهيم - وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل.
٤. أ./ إقبال جعفر - الاتحاد العام للمرأة السودانية.
٥. أ./ نوال المجذوب - مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية.
٦. أ./ محاسن عبد الله - وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل.
٧. أ./ هبة محمود - مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين.
٨. أ./ علي دقاش - مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين.
٩. النعمان يوسف - مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين.

خامساً : الجهة المنفذة :

١. وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل (مركز تنسيق مشروعات الفقر).
٢. بنك السودان المركزي (وحدة التمويل الأصغر).

سادساً : المشاركون خبراء وممارسون ومشرعين ومنتخذي قرار من :

٣. مصارف.
٤. الصناديق الاجتماعية.
٥. منظمات المجتمع المدني.
٦. المجلس الوطني.
٧. قيادات تنفيذية من الوزارات ذات الصلة.
٨. مستفيدين .

سابعاً: النتائج المتوقعة:

٩. إلغاء الضوء على جوانب القوى والضعف في تجربة التمويل الأصغر.
١٠. التوعية المجتمعية في التعامل مع التمويل الأصغر.
١١. خلق قنوات للتنسيق والتعاون بين الجهات ذات الصلة بالتمويل الأصغر.
١٢. توسيع الحوار الاجتماعي حول تمويل المشروعات والأنشطة الصغيرة.
١٣. تهيئة الفقراء للوصول للتمويل المتاح.
١٤. إعداد ملامح لاستراتيجية الأنشطة الصغيرة والتمويل الأصغر.

ثامناً: أسلوب التنفيذ:

عرض أوراق عمل متخصصة بواسطة السادة الخبراء وإدارة حوار حولها لتفعيل جانبي العرض والطلب مع عقد مائدة مستديرة لرسم خارطة الطريق والرؤى المستقبلية لتطوير صناعة التمويل الأصغر.

تاسعاً: زمان ومكان الورشة:

الزمان: الثلاثاء الموافق ٢٠٠٨/١٢/٣٠ م السد: ٩:٣٠ ساعة صباحاً إلى الرابعة عصراً.

المكان: قاعة الشهيد الزبير

